المحاضرة الاولى

مقدمة :

قد تبدو التنمية للوهلة الاولي مفهوما تقدميا وساميا بل ومثيرا للقلق والمخاوف ، فمعظم علماء العلوم الاجتماعية ، والمتخصصين في خدمات الرعاية الانسانية يجمعون علي اهميتها وضرورتها ، كما يطالب بها المواطنون في كل من الدول المتقدمة والنامية وهكذا نجد انه من الصعب ان نجد اي خلاف حول اهمية مفهوم التنمية الاجتماعية .

وبداية ، لا بد ان نشير الي ان الجهود المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية في كل من الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة قد جاءت نتيجة لفشل التنمية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الحياة المثالية للمواطنين ، ولقد تبين عدم صحة الافتراض القائل بان الوصول الي مستوي افضل من الحياه المادية سوف يؤدي بالتبعية الي الوصول الي حياة اجتماعية افضل ، وقد اكدت خطط التنمية سواء – الخمسية او العشرية فشل هذا الافتراض ، وانتهت هذه الخطط الي فشل تام في معظم تلك الدول

اما بالنسبه للدول الصناعية المتقدمة ، فان ثمار التنمية الاقتصادية لم يتم توزيعها بصورة عادلة ، فما تزال جيوب الفقر في الدول المتقدمة قائمة ، وهناك زيادة في الشعور بالاغتراب والتشكك والسلوك العدواني وتعاطي المخدرات وجرائم العنف ، وقد ادي ذلك كله الي حاله من الشعور بعدم الامن وهكذا ، يمكن ان نلمس اهمية وضرورة التنمية الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة ايضا .

اولاً : خلفية تاريخية :-

حاول (ميدجلي) ان يتتبع جذور ونشاة التنمية الاجتماعية ، وذلك في دراسة قيمة له نشرت في عام ١٩٩٤م ، افترض (ميدجلي) ان التنمية الاجتماعية كمفهوم وممارسة منتج بريطاني ، وبالتحديد انشاه مديرو الرعاية الاجتماعية في المستعمرات البريطانية ، وقد اكد ايضا ان السلطات البريطانية قدمت خدمات الرعاية الاجتماعية للمراهقين والمعاقين وكبار السن ، وفئات اخري متعددة .

وطبقا لما ذكره ميدجلي في بحثه فقد اولت الحكومات البريطانية اهتماما بالغا بالتنمية الاقتصادية في المستعمرات اثناء فترة الكساد العظيم ، في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات . وفي عام ١٩٥٤م تبنت الحكومة البريطانية بصورة رسمية مصطلح التنمية الاجتماعية ليشتمل ضمنيا علي كل من الرعاية الاجتماعية التقليدية وتنمية المجتمع .

وفي خلال الستسنات ، والتقطت الامم المتحدة مصطلح التنمية الاجتماعية بالشكل البريطاني للممارسة ، وقامت مفوضية التنمية الاجتماعية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي – الاجتماعي للامم المتحدة (ECOSOC) بقيادة الجهود المبذولة لوضع التنمية الاجتماعية ضمن اجندة الدول الاعضاء ، وبخاصة دول العالم الثالث ، وبالاضافة الي ذلك ، فقد دعم معهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD) الجهود المبذولة في مجال بحوث ودراسات الابعاد الاجتماعية للتنمية .
وفي مارس عام ١٩٩٥م وفي كوبنهاجن عقد مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية للتعرف علي اهمية التنمية الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة وليضعو اهداف لها اولوية مطلقة **وقد بحثت هذه القمة ثلاثه موضوعات :**

* استئصال جذور الفقر في العالم .
* زياة العمالة المنتجة في جميع البلدان .
* التكامل الاجتماعي .

ثانياً المفهومات المرتبطة بالتنمية : -

- **مفهوم النمو : GROWTH**

النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات علي اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضرية ، وهو مفهوم يستخدم للدلاله علي الزيادة الثابته نسبيا والمستمرة في جانب من جوانب الحياه .

- **النمو الاقتصادي ECONOMIC GROWTH**

يستخدم للاشارة الي حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيق لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن

والنمو ينظر اليه علي انه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الانسان ، فضلا عن ان النمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطئ والتحول التدريجي .

- **مفهوم التطور EVOLUTION**

يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي ، ويدل التطور علي الطريقة التي تتغير بها الاشياء من حاله الي اخري ببطئ .

ويمكن تقسيم التطور الي عدة انواع: -

١. **تطور كوني** : وهويدل علي العالم والاجرام السماوية مع النشوء الي الارتقاء ثم الفناء .
٢. **تطور عضوي** : يطلق علي النمو في الكائن الحي ، الذي ياخذ دوره في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الاولي ثم الجنين فالولادة فالنضوج ثم الوفاه .
٣. **تطور عقلي** : وما يصحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والادراك ثم نضوج ويعتمد ذلك علي القدرات الذهنية والعقلية .

- **مفهوم التقدم PROGRESS**

هو التحسن الذي يطرأ علي المجتمع الانساني في انتقاله من حاله الفطرية الاولي الي حاله اعظم كمالا .

وقد عرفه (هوبهاوس) انه ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن ان تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة . ويعد الهدف من التقدم غائي ، وعادة ما ينظر الي التقدم كتطلع للمستقبل وفي هذه الحاله لا بد له ان يرتبط بالواقع الاجتماعي وبتحليل الحاضر ، وانتقاء من الماضي .

ويتضمن التقدم صفة خلقية بمعني الاحساس بالمسئولية المشتركة ، وتعد هذه العملية اساسية لتوجيه قوي التغير لخدمة الانسان

- **مفهوم التحديث MODERNIZATION**

يعد التحديث مصطلح جديد ، فلم يكن متداولا قبل الخمسينات ، فقد بدأ استخدامه في اواخر الخمسينات واوائل الستينات .

والتحديث اذن عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة لصعوبة تطبيق ابعادها ومكوناتها علي المجتمعات المتخلفة .

وذهب ولبرت مور الي ان التحديث : يتضمن احداث تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد الي مرحلة المجتمع الحديث **Pre-Modern society** ويستهدف هذا التحول احلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز

- **مفهوم التغير الاجتماعي SOCIAL CHANG**

التغير الاجتماعي صفة اساسية من صفات المجتمع وهي صفة لا يمكن ان تخضع لارادة معينه ، بل هي نتيجه قيادات اجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها علي البعض .

ويعني ان التغير الاجتماعي ان تغير في البناء الاجتماعي فهو يتضمن الظواهر التي تحدث اثرا في نظم المجتمع وتؤثر في العلاقات بين الناس وفي علاقاتهم بالنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع .

ويقسم التغير الي نوعين اساسين هما :

- التغير الكيفي QUALITATIVE : ويتم عندما يستحدث عنصر بنائي جديد داخل المجتمع ، مما يتطلب حدوث توافق بقية عناصر المجتمع معه ، كأستحداث نظم جديدة للميكنه الزراعية داخل احدي القري التقليدية .

- التغير الكمي QUANTITATIVE : ويحدث عند حدوث نمو او تدهور لبعض العناصر القائمة داخل المجتمع

تنمية المجتمع : COMMUNITY DEVELOPMENT

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع المحلي من ابرز المفاهيم التي اثير حولها العديد من الخلط ، وخاصة فيما بينها وبين مفهوم التنمية الاجتماعية .

عرفت الامم المتحدة تنمية المجتمع المحلي : مجموعة المداخل والاساليب الفنية التي تعتمد علي المجتمعات المحلية كوحدات للعمل ، والتي تحاول ان تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة ، لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الاداة الرئيسية لاحداث التغيير .

ثالثًا: مفهوم التنمية :

تباينت الاراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق الي اختلاف التوجهات الفكرية والايديولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخداماتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم في تحقيق اهداف معينه .

هناك من يري ان التنمية عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوي المنتجه بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع في التنمية ، كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الاساسية للافراد المنتجين للوصول الي مستوي التطور التكنولوجي المطلوب .

وهذا التصور يؤكد علي الاهتمام بالجانب الاقصادي في عمليات التنمية .
وهناك من يري ان التنمية هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم اي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية ، فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية ان تحقق رفاهيتهم .
وهذا يعني ان عملية التنمية تنصب علي استثمار الناس للامكانات الطبيعية المتاحة لديهم

ويضيف د. محمد الجوهري : ان التنمية : تنطوي علي علي توظيف جهود الكل من اجل صالح الناس خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم .
فالتنمية ترتبط من حيث اهدافها وتصوراتها وعملياتها بالاطار الايديولوجي للمجتمع ويظهر بوضوح من الاتجاه العام الذي تنطلق منه نظريات التغير الاجتماعي .

نستخلص مما سبق ان مفهوم التنمية يتضمن : -

١. ان جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات احداث التغيير في الجوانب البنائية والوظيفية .
٢. اسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية الاستثمار الافضل مع تضافر الجهود الحكومية والاهلية في مناخ ديموقراطي لتحقيق الاهداف وزيادة مشاركة كل القوي الاجتماعية في المجتمع .
٣. ان الانسان هو المستهدف من عمليات التنمية ، - كما هو وسيلتها لذا فعمليات التنمية تستهدف زيادة فرص الحياه للانسان وتحسينها للافضل .
٤. ان عملية التنمية عملية مجتمعية شاملة تستهدف زيادة الانتاج واتساع مجال الخدمات و انماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة .
٥. عملية التنمية رغم انها عملية تطوير حضاري شاملة هدفها ووسيلتها الانسان ، الا ان التغيرا التي تنجم عن التنمية يجب ان يراعي فيه المحافظة علي التراث (الاصالة والمعاصرة) .
٦. ضرورة وجود سياسة اجتماعية محددة المعالم توجه القائمين علي التنمية الي الغايات المجتمعية بعيدة المدي وكذلك مجالات وقطاعات وميادين العمل واتجاهاته في اطار ايديولوجية المجتمع .
٧. وجود استراتيجية للتنمية تتضمن مجموعه الاهداف الكلية طويلة المدي التي يعتقد انها تشكل تطورا حضاريا شاملا للمجتمع ، مصحوبا بالوسائل الاساسية التي تضمن تحقيق هذه الاهداف مع ترجمة الخطط طويلة المدي الي متوسطة ثم الي قصيرة المدي بما يكفل تحقيق اهداف جزئية علي فترات زمنية قصيرة في مجموعها.
٨. التقويم المستمر لزيادة كفاءة الاجهزة القائمة علي عمليات التنمية من تخطيط وتنفيذ ووضع سياسة .

مفهوم التنمية الاجتماعية :

١- من المنظور السياسي :

يراها تعليما احسن وصحة اوفر ومسكنا مناسبا ووسائل اتصال ونقل اكفأ ، وتنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث الكم والزمان والمكان والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب

٢- من المنظور الاقتصادي :

وهي توفير حد ادني من مستوي المعيشة بين الافراد ويحقق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر علي النمو الذاتي .

٣- من المنظور الاجتماعي النفسي :

تراها تحقق التوافق النفسي لافراد المجتمع .

وبالنسبة لمفهوم التنمية الاجتماعية النظري : SOCIAL development ،

يعرفه ريتشارد وراد (بانه منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز علي الجانب الانساني منه ، وذلك بهدف احداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع .

تعريف (وفيق اشرف حسونه) : حيث اشار الي ان التنمية هدف تنموي لعملية ديناميكية تتجسد في اعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاسكان والنقل والمواصلات .، حيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي القائم وذلك لتحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة .

ويمكن استخلاص اهم العناصر التي توضح الطبيعة الاساسية للتنمية الاجتماعية علي النحو التالي :

١- التنمية الاجتماعية عملية مقصودة وواعية لها منهج اجرائي يقوم علي التحليل العلمي الاجتماعي المنظم ، كما يقوم ايضا علي الممارسة المهنية .
٢- انها عملية تغيير مؤسسي (بنائي) منظم ومخطط تركزعلي التدخل علي مسوي المجتمعات الصغيرة والمجتمعات الكبيرة مع اعطاء اهتمام خاص بالمستوي المؤسسي الاجتماعي .
٣- ان كل الجهود المبذولة تعتمد علي مجموعة معينه من القيم التي تتضمن تصورات شاملة ، وهذه القيم لها شرعيتها ، يجب ان تضفي معني وقيمة علي الممارسة .

ويمكن ان نحدد مفهوم التنمية الاجتماعية اجرائيا فيما يلي :-

١- ان التنمية الاجتماعية عملية تعتمد علي اسلوب التخطيط الاجتماعي .
٢- هناك مجالات متنوعة للتنمية الاجتماعية يتم عن طريقها تنمية العنصر البشري مثل التعليم والصحة والدفاع الاجتماعي .
٣- تتم عملية استثمار العنصر البشري بعد اعداده في النشاط الاجتماعي والاقتصادي بهدف تنمية المجتمع ككل .
٤- يتضح من ذلك ان هناك عائد من الخدمات الاجتماعية يمكن قياسه عن طريق تقييم المدخلات والمخرجات .
٥- يحتاج المجتمع الي استمرارية عملية التنمية الاجتماعية لتاثيرها وتاثرها بالتنمية الاقتصادية .
٦- الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية يتركز في احداث تغيرات اجتماعية مرغوبة تلحق ببناء ووظيفة المجتمع وتساهم في تحقيق الاهداف المستقبلية المنشودة .
٧- يعتبر العنصر البشري هو اساس عملية التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية واشباع الحاجات :

التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، وانها تسعي الي اقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد .

ولتحديدالاحتياجات المجتمعية يمكن الرجوع الي النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع ، فكل نظام اجتماعي يقوم اساسا حول اشباع او مجموعه من الحاجات الاجتماعية الاساسية للانسان ، وهذه الانظمة التي تنتظم حولها الحاجات الاجتماعية الاساسية هي :

١. **النظام الاقتصادي :** يشبع حاجة الانسان الي العمل والتملك والانتاج والتوزيع والاستهلاك .

٢. **النظام الاسري :** يشبع حاجه الانسان الي المحافظة علي النوع واستمرار نوع من العلاقات التي تقوم علي المحبة والتعاون .

٣. **النظام الديني :** يشبع حاجه الانسان الي الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون وهذا الاعتقاد يمنح الانسان بالطمئنينه

٤. **نظام الرعاية الاجتماعية :** يشبع حاجة الانسان الي العيش متكيفا مع غيره من الافراد ، ورغبته في ان يكون له دور ايجابي في الجماعات التي ينتمي اليها والمجتمعات التي يعيش في وسطها ، هذا الي جانب انه يشبع حاجه الاشخاص غير الاسوياء الي الرعاية الخاصة حتي يعيشو متوافقين مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم .

المحاضرة الثانية

اولاً : المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية :

تعددت الاراء و الافكار التي تحاول تناول المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية ، وتحقيق التكامل بينها ويعد من ابرز هؤلاء العلماء و المفكرين ((ساندرز ، ايفن ، روس)) و غيرهم ، ويمكن عرض ابرز المداخل الاساسية لمعالجة قضية التنمية الاجتماعية كما يلي : -

١- المدخل التربوي :

يعد هذا المدخل من اقدم المداخل لدي الدوائر العالمية التي تبنت حركة الاصلاح بالمجتمعات الريفية ، والذي اطلق عليها حركة التربية الاساسية و الارشاد الزراعي بالولايات المتحدة الامريكية

وترتكز فلسفة هذا المدخل علي تعليم الكبار ومحو الامية بهدف مساعدة من لم تصل اليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية الموجودة ، وذلك لتفهم مشكلات بيئتهم ومعرفه حقوقهم وواجباتهم كموطنين و افراد و لاكساب مجموعه من المعارف والمهارات لتحسين احوالهم تحسيناً مطرداً، ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اقتصاديا و اجتماعيا .

٢- المدخل الاقتصادي :

هذا المدخل يركز اصحابه علي ضرورة التركيز علي قضايا الانتاج الاقتصادي خلال عملية تنمية المجتمع ، ويدخل في اطار هذا المدخل عمليات التصنيع الريفي وتطوير الانتاج الزراعي ، وتقوم فلسفة هذا المدخل علي تحسين الظروف الاقتصادي هو المحرك الاول لمكانه التغيرات الموقفية الاخري داخل المجتمع الامر الذي يجعل لكافة هذه المتغيرات ليست الا انعكاسا لتلك الظروف ، ويري انصار هذا المدخل ان معالجة قضية التخلف لا تتم الا بزيادة الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي .

٣- المدخل التكاملي :

ينبثق هذا المدخل من الاعتبارات التالية :-

- ان التكامل الوظيفي لحلقات التخلف يحتم وجود اسلوب تكاملي لمواجهتها .
- ان تعدد الحاجات والمشكلات البشرية والمجتمعية يدعونا الي الاخذ في الاعتبار بها جميعاً عند التخطيط للتنمية .
- ضرورة تطوير صورة من التنسيق بين المساهمة الشعبية والاسهامات الحكومية .
- ان تنمية نظم الحكم المحلي كانساق ديموقراطية في المجتمعات المحلية اساس اول لانطلاق برامج تنمية ناجحة .

وبناءاً علي ما سبق يري انصار هذا الاتجاه ضرورة الاهتمام ببرامج الاصلاح الاقتصادي والصحي والعمراني والتربوي وكافة برامج الرعاية الاجتماعية للفئات النوعية المختلفة .

ثانياً : فلسفة التنمية الاجتماعية :

تقوم فلسفة أي علم على مجموعة الحقائق والركائز التي يقوم عليها هذا العلم وفلسفة التنمية الاجتماعية تقوم على مجموعة الحقائق تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع.

وتتمثل مجموعة هذه الحقائق في الآتي:

١. إن الإنسان هو هدف التنمية .
٢. احترام كرامة الفرد
٣. والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل.
٤. محور التنمية هو شخصية الفرد ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي فالتنمية عملية متكاملة.
٥. إن المشاركة هي السلوك الحقيقي الديمقراطية – المشاركة في الحكم وفي العمل وفي تغيير الاتجاهات وهى أساس التنمية الاجتماعية الشاملة.
٦. الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه بل وفي التعبير عن إرادة التعبير.
٧. تؤمن التنمية الاجتماعية بأن المجتمع بناء وكيان اجتماعي يتكون من عناصر وأجزاء ونظم متماسكة ومترابطة وأن أي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى.
٨. إن أهداف ومبادئ التنمية تتبع أساسا من مبادئ وأهداف الأديان السماوية بل وتعتبر واحدة – في احترام وكرامة الإنسان والالتزام يفيد التكامل الاقتصادي.

ثالثاً : مقومات التنمية الاجتماعية :

عملية التنمية الاجتماعية لا يتحقق لها مقومات النجاح ما لم تستجمع العناصر الثلاثة وهي تتمثل في : -

التغيير البنائي - الدفعة القوية - الاستراتيجية الملائمة

١- التغيير البنائي :-

يقصد بالتغيير البنائي ، ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور ادوار ومنظمات اجتماعية تختلف اختلاف نوعياً عن الادارة والتنظيمات القائمة في المجتمع وينقص هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع ، والتغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الشاملة .

٢- الدفعة القوية : -

لا بد لخروج المجتمعات من التخلف من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات يتسني التغلب بمقتضاها الخروج من حالة الركود .

وقد اقسمت الاراء حول اهمية الدفعة القوية في المجال الاجتماعي :

- يري البعض ان الدفعة القوية للتنمية الاجتماعية لا ضرورة لها في المراحل الاولي للتنمية ويرجع ذلك الي ان : الدول النامية لا تستطيع ان تتحمل عبئ الانفاق علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذا تؤيد التركيز علي التنمية الاقتصادية .
- ويري فريق اخر اهمية برامج التنمية الاجتماعية بحيث توجه الي البرامج التي لها تاثير مباشر علي زيادة الكفاءة الانتاجية

مثل تنمية المجتمع المحلي والصحة الوقائية .
- ويري فريق ثالث ان الدفعة القوية لبرامج التنمية لها تاثير ضار علي برامج التنمية الاقتصادية ، فالتوسع في زيادة التعليم مثلا ئؤدي الي زيادة عدد الخريجين والي زيادة الايدي العاملة غير الماهرة .

٣- الاستراتيجية الملائمة : -

ويقصد بها الاطار العام التي تضعها السياسة الانمائية في الانتقال من حالة التخلف الي حالة النمو الذاتي ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة ان تكون هناك خططا استراتيجية تساعد علي تعيين الاهداف الكبري والمعالم الرئيسية ، اما الخطط التكتيكية فانها تنشأ لمواجهة المواقف العملية والتصرف في هذه المواقف سواء كانت متوقعة او غير متوقعة تصرفاً سليماً ، وينبغي ان تقوم استراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية علي اساس التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتوقف الاستراتيجية علي العديد من الاعتبارات اهمها :-

أ. الظروف والاوضاع السائدة .
ب. طبيعة النظام الاقتصادي .
ج. نوعية التركيب الطبقي للسكان .

رابعاً : مبادئ التنمية الاجتماعية :

المقصود بالمبدأ :- المبدأ قاعدة أساسية له صفة العمومية يصل إليه الإنسان عن طريق المعرفة التجربة القياس.

يمكن أن نلخص مبادئ التنمية فيما يلي:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع تنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض.
- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لاتصبح متكررة أو متضادة.
- مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة.
- مبدأ الإعتماد على الموارد المحلية.
- مبدأ تحديد الأحتياجات.

خامساً : اهداف التنمية الاجتماعية :

يحقق المجتمع أهدافه للتنمية الاجتماعية في ضوء استراتيجية شاملة ترتكز على إيدلوجية إجتماعية واضحة ويتحدد أهداف التنمية الاجتماعية في الآتي:

الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية :

الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والبشري .

يمكن تحقيق الهدف الرئيسي إلى مجموعة أهدف فرعية وهي :

١- إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

٢- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.
٣- إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة [تعليم – صحة – إسكان – ثقافة –رعاية اجتماعية – تنشئه اجتماعية]

<u>والحاجات الاجتماعية تتحدد فى :</u>

- الحاجه الى العمل والتملك والاستهلاك . -
- الحاجه الى العيش في مناخ أسرة مستقر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم .
- الحاجة الى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.
- الحاجة الى وجود قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة .
- الحاجة الى التعلم .
- الحاجه الى الاستمتاع بصحة جيدة .
- الحاجة للأبتكار والابداع.
- الحاجة للرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة .

٤- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة .
٥- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة.
٦- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجية التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها .

حدد مؤتمر وزارة الشئون الاجتماعية في افريقيا والذي انعقد في القاهرة في عام ١٩٦٧ أهداف التنمية الاجتماعية <u>وفقا لمجالاتها على النحو التالي :</u>

أولا : التعليم.

١- محو الأمية . ٢- ثقل وتحسين التعليم. ٣- رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات

ثانيا: العمالة.

١- ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل. ٢- القضاء على البطالة . توفير الظروف والامكانيات الملائمة للعمل.

ثالثا : الصحة .

١- النهوض بالمستوى الصحي. ٢- توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان من الجانب الصحي.

رابعا: الإسكان .

١- النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية لفئات ذوي الدخل المحدود.

المحاضرة الثالثة (معوقات التنمية الاجتماعية)

أولا: مفهوم معوقات التنمية الاجتماعية :

تعد التنميه الاجتماعية عنصراً هاماً في عملية التنميه القوميه الشاملة وليست عاملاً ثانوياً مكملاً لها ، وهي ليست مجرد احداث تغييرات في الهياكل الاقتصاديه والاجتماعيه ، بل تعديلاً جوهرياً للمجتمع ، وهناك ضروره ملحه للوقوف على التحديات والمعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنميه الاجتماعيه ، بل ان ازالة هذه العقبات يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيقها وكفالة استمرارها وضمان فاعليتها.

كما أن المفهوم اللغوي لمصطلح معوق هو : الشيء الذي يقف في الطريق او يعترضه ، كما يحدد مفهوم المعوقات بانها بعض الاشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل او الحركة او النجاح

ويمكن تحديد المفهوم المعنى للمعوقات وفقاً للاراء التاليه:

١. المعوقات هي المشكلات وهي بذالك الشي الضار وظيفياً وبنائياً ، وتقف حائلاً امام اشباع الاحتياجات الانسانيه الاساسيه.
٢. المعوقات هي الصعوبات او العوائق التي تقف اما العمل.
٣. المعوقات هي التحديات وهي المشكلات المزعجه وبماء على ما سبق من الاراء يمكننا ان نحدد المعوقات بانها" الصعوبات او العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل ، وتحول دون تحقيق تقدمه .

ثانيا: الاتجاهات النظرية لمعوقات التنمية الاجتماعية

تعددت الآراء التي تحاول منها تحديد معوقات التنمية الاجتماعية ويمكن عرض أهم هذه الآراء والاتجاهات وفقاً لمحور ارتكازها بما يلي:-

أ- التركيز على المعوقات الفنية للتنمية:

١- يحددEugen pusic أهم المعوقات الفنية في:

- مشكلة نقص المعلومات
- مشكلة ترجمة الأغراض الى أشياء مادية ملموسة
- مشكلة تحديد الأولويات بأساليب عملية وموضوعية
- مشكلة التعرف على وجهات النظر المختلفة جول الأهداف المراد تحقيقها وحتى المستوى التجريدي، فهناك اختلافات واضحة بين السلطات حول الأغراض ومنها : الحرية والعدالة والديمقراطية
- مشكلات أساليب وطرق القياس – مشكلة تحديد الاحتمالات
- مشكلة تحديد الطرق والاساليب المناسبة للعمل .
- التنمية غير المتوازنة بين المناطق المختلفة (الحضرية و الريفية و الصحراوية والمستحدثة....) وبالطبع هده المشكلات تختلف باختلاف البيئة الطبيعة و الاجتماعية و الاقتصادية .

٢- وقد حدد NIEUWENHUIJZE هذه المعوقات الفنية في :-

- الجوانب الطبيعية المادية للتنمية .
- قضية من يتحكم في تحقيق اهداف التنمية
- مشكلة تحديد المفهومات النظرية للتنمية
- مشكلة التقويم والتغذية المرتدة
- وقد حدد هذه المشكلة من نتائج دراسة حالة لمشكلات التنمية في الشرق الاوسط .

ب- التركيز على المعوقات الادارية للتنمية :-

تحدد elizabath المشكلات التي تواجه الاداريين في تحديد برامج وخدمات تنمية المجتمع وهي:-

- تعدد الاهداف وتشابكها .
- تعدد احتياجات ومشكلات اعضاء المجتمع.
- الخدمات المباشرة وغير المباشرة .
- التكاليف للخدمات التي تقدم للمجتمع (تكلفة الموارد- الخدمات – المعلومات .

ويحدد الدكتور كمال اغا هذه المعوقات الادارية بما يلي :

- عدم الالتزام استراتيجية محددة ومستقرة .
- التطبيق غير الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات اخري .
- عدم الالتزام بالمدخل التكاملي في تحقيق التنمية .
- عدم الالتزام بالتخطيط العلمي .
- تجاهل المشاركة الشعبية .
- عدم توفر نسق كفئ للمعلومات .
- إنشاء مشروعات جديدة دون تشغيل لكل طاقات المجتمع .
- الاهتمام بالإنفاق كهدف وليس بتحقيق الهدف منه .
- تأخير التنفيذ وما يترتب عليه من تعقيدات متعددة

ج- التركيز على المعوقات الاجتماعية :

١- يحدد هوبهاوس المعوقات الاجتماعية بما يلي :-

- المشكلات الاقتصادية .
- التنافس وعدم الانسجام بين مكونات النسق الاجتماعي .
- الخوف
- القيم والعادات والتقاليد الجامدة والمتخلفة
- نقص الكفاءات والقيادات ذات القدرات الابتكارية .

٢- وقد حدد الدكتور «صلاح العبد» هذه المعوقات في :-

- التحديات السكانية .
- تحديات اجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد والقيم الموروثة .
- مشكلات الهجرة العشوائية من الريف الى المدن .
- انتشار الامية وارتفاع نسبتها .
- النظر بعين الشك والحذر تجاه السلطات الحكومية .
- تردي المستوى الصحي
- ضعف الشعور بالمسئولية الايجابية
- عجز التعليم عن استيعاب جميع الاطفال تحت سن العمل

٣- قد حدد د\ عبد المنعم شوقي المعوقات الاجتماعية فيما يلي :

- خوف الناس من المخاطرة .
- عدم اتفاق ما هو جديد مع احتياجات الاهالي .
- عدم اتفاق كل ما هو جديد مع القيم والتقاليد المرغوبة في المجتمع .
- تضارب فئات بعض مصالح المجتمع مع الاتجاه الجديد .
- فقر الشعب وجهلة .
- ارتباط بعض القيم والعادات بكثير من الخرافات والخزعبلات

ثالثا: إطار تحليلي لمعوقات التنمية الاجتماعية :

أ- المعوقات الديموجرافية :-

يعتبر مصطلح Demography اصطلاح يوناني مكون من مقطعين

الاول Demosبمعنى الناس ، والثاني Graphien أي الكتابة وليس يشير المصطلح الى الكتابة عن الناس ، وذلك في اهم الجوانب المتعلقة بهم **وبأساليب حياتهم من النواحي :-**

١- حجم السكان :-

وهو مجموعه السكان او عدد الافراد في مكان معين وفي وقت محدد والتركيز على التعرف على ما يطرأ على هذا الحجم من تغير بالنقص او بالزيادة وآثار انعكاسات هذا التغير في ارتباطها بالحقائق المتعلقة بتوزيع السكان على الاماكن المختلفة الريفية والحضرية والصحراوية داخل حدود المجتمع والتي يمكن ان تفيد في تحديد نوعية المشروعات الانتاجية والحجم والخدمات التي تناسب حجم السكان .

٢- تركيب السكان :

لكي نفهم تركيب أي مجتمع يجب ان يتوافر لدينا البيانات الكافية عن السكان لهذا المجتمع كمورد بشري وكافه خصائصهم التي يمكن اخضاعها للقياس .

ويمثل العامل الديموجرافي تحدياً هاماً لجهود التنمية في البلدان النامية نظراً لان التزايد والنمو السكاني بمعدلات سريعة متزايدة في معظم البلدان وخاصة في القطاعات الريفية والتي تمثل كثافة سكانية عالية وانفجار سكاني يلقى اثر الزيادة في الانتاج والدخل ، فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة ومن المعروف ان هناك علاقة تأثير متبادل بين زيادة السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالحد من الزيادة السكانية يدعم جهود التنمية في رفع المستوى العام للمعيشة ، مما يؤكد اهمية وضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملاً لخطط التنمية الشاملة لان أي زيادة سكانية مرتفعة سوف تبتلع اولاً بأول عوائد جهود التنمية بحيث لا تتحقق التنمية المطلوبة **وترجع عوامل ارتفاع معدلات المواليد الى:-**

- الزواج المبكر وخاصة بالنسبة للإناث.
- سيادة الانتاج الزراعي الذي يعتمد على العمل اليدوي
- التأثر بالعادات والتقاليد والقيم الموروثة والتي تمثل الرغبة في انجاب الذكور .

والتغلب على العامل الديموجرافي كمعوق للتنمية بهذه الدول يتوقف على :-

- مدى نجاح برامج خفض الزيادة السكانية ، مما يؤكد ضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملاً لخطط التنمية القومية .
- مدى توافر خطط سليمة تستهدف تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية وتنميتها بتلك الدول المتخلفة وذلك باعتبار هذه الموارد اكثرها وفر بها عن الموارد المادية .

ب- <u>المعوقات الثقافية :</u>

يعتمد التخطيط للتنمية على دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات قبل التخطيط لمشروعات وبرامج التنمية حيث ان معظم المشروعات التي تفشل كان سببها جهل الباحثين بثقافة المجتمع لان المشروع الذي قد يصلح لمجتمع ما ليس بالضرورة يصلح لمجتمع اخر **ويرجع «فوستر» فشل مشروعات التنمية الى عاملين اساسيين هما**

- جهل المخططين والمشتغلين بالتنمية وعدم وعيهم بالثقافة السائدة في المجتمع الذي تطبق فيه تلك المشروعات .
- العراقيل التي يضعها اعضاء المجتمع انفسهم امام بعض المشروعات نتيجة لتعارضها مع ثقافاتهم .

<u>ومن أهم المعوقات الثقافية : -</u>

١- القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع :

تلعب القيم الاجتماعية دوراً هاماً في تكوين البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات باعتبارها الاطار المرجعي للسلوك الفردي والقوة الدافعة للسلوك الجمعي وهذه القيم هي في الغالب نتاج لخبرات تاريخية وموروثات اجتماعية وثقافية تناقلتها الاجيال .

وهناك قيم ايجابية تساعد على نجاح برامج ومشروعات التنمية كالتماسك بين الاسرة الواحدة والذي يرجع الى طبيعة العمل الزراعي _الذي يتطلب تعاون الاسرة وكذلك التعاون واحترام كبار السن الا ان هناك قيم سلبية تلعب دوراً اساسيا في عرقلة برامج ومشروعات التنمية منها استثمار الريفي لأمواله في شراء ارض للحصول على مكانه اجتماعية معينه وعدم استثمارها في الاوعية الادخارية بالبنوك مما يؤثر على الناحية الاقتصادية .

٢- العادات والتقاليد :-

تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية .

فترتبط التقاليد السائدة بالاتجاه نحو القدرية أي الايمان بالقضاء والقدر والذي يعد معوق للتنمية والتغيير في المجتمعات الريفية

د- مشاكل الهجرة من الريف الى المدن :-

ترتبط الهجرة عادة بالنهضة الصناعية بالمدن وارتفاع مستوى الحياه الحضرية وينتج عنها بعض المشاكل للمجتمع الريفي مثل العمل على نقص الايدي العاملة التي تعمل في الزراعة ، بالإضافة الى هجرة القيادات المتعلمة لمجتمعها الريفي مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الاكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

هـ - معوقات مرتبطة بالقيادات الشعبية :

ان نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المادية فحسب ، بل يعتمد ايضا على نمو المهارات بين الافراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عملية التنمية ، فوعي الافراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم على التصدي لأي مقاومة داخلية ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتنمية وتدريب واعداد قيادات محلية ناضجة وواعية تقود عملية التنمية محلياً .

و- المعوقات الادايةوالتخطيطية :-

وتتمثل في :- (المعوقات الادارية)

*** تخلف الاجهزة الادارية الموجودة في المجتمع واهم سمات هذا التخلف :-**

- تعقد الاجراءات وتفشي الروتين .
- البطيء الشديد في اصدار القرارات وتناقض بعضها البعض .
- انتشار اللامبالاة والسلبية وسياسة الانامليةة .
- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته

اما المعوقات التخطيطية فتتمثل في :-

١-عدم التكامل في خطة التنمية . بمعنى عدم التوازن بين مختلف قطاعات ومجالات التنمية .

٢-تجاهل المشاركة الشعبية في جهود التنمية : التنمية تقوم على الجهود الشعبية والحكومية ومن الخطورة ان تسير التنمية بالاعتماد على الجهود الحكومية وحدها ومن الاهمية بمكان ان تشارك الاهالي في وضع وتنفيذ الخطة ، كما ان مشاركة المواطنين في جهود التنمية يعتبر قمة الممارسة الديموقراطية للحرية يحتاجها السياسي والاجتماعي وهو جوهر عملية التنمية.

٣- سوء التخطيط كمعوق للتنمية ويتمثل في :

- عدم وضوح الهدف من التخطيط
- عدم الدقة في اختيار الوسائل المحققه للاهداف .
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة
- عدم توافر الاجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والاحصاء

٤- نقص الوعي التخطيطي التنموي : يعتبر التخطيط للتنمية عملية فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذك ان يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي لتقبل المسميات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص هذا الوعي معوقاً اساسياً للتنمية

٥- النماذج الداخلية : تشكل النماذج التي تستمد منها نوعية الاهداف معوقا هاما ، اذ ان معظمها نشأ في ثقافات مختلفة عن ثقافة المجتمع الذي خطط لتنميته ، وبالرغم من هذه المشاكل نجد ان عملية هذه النماذج امراً لا مفر منه والمهم هنا هو تطويرها وتطويعها لما يلائم البيئة والثقافة في المجتمع الجديد وهو امر حيوي وهام لبقاء هذه النماذج ونموها .

المعوقات الاجتماعية للتنمية :

وقد حدد د- عبد المنعم شوقي معوقات التنمية:

١. خوف الناس من المخاطرة .
٢. عدم أتفاق ماهو جديد مع أحتياجات الأهالي.
٣. عدم اتفاق كل ماهو جديد مع القيم والتقاليد المرغبه في المجتمع .
٤. تضارب مصلحة بعض فئات المجتمع مع الأتجاه الجديد.
٥. فقر الشعب وجهله.
٦. سلطة بعض فئات المجتمع على الفئات الأخرى.

أطار تحليلى للمعوقات الاجتماعية :

تتعدد المشكلات الأساسية التي قد تعترض أو تعوق برامج التنمية الاجتماعية ومن هذه الجوانب السمات الاجتماعية التالية :

١. **التواكلية والسلبية :** وخاصة فيما يتعلق باتجاه المواطنين نحو الاهتمام بشوؤن مجتمعهم وهذه السمات تتعارض مع ما تتطلبه مقتضيات التنمية الاقتصادية من ايجابية ومن تحمل المسؤولية .
٢. **الشعور بالعجز :** وهذه المشكلة يمكن ملاحظتها في الدول المتخلفة .

٣. **إحتقار العمل اليدوي :** وهذا يؤدي بدوره كل من يستطيع الابتعاد عن العمل اليدوي وهذا لا يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية .
٤. **الأدخار بعيدا عن عن أوعية الأدخار العامة :** وهذا اللون من الادخار لايسمح باستخدام المدخرات في الاستثمارات الانتاجية الجديدة في مرحلة التنمية .
٥. **أنتشار الأمية :** غالبية وسائل الارشاد الزراعي والوصول بالتقدم العلمي الى جماهير الزراعيين تعتمد على الكلمة المكتوبة ولهذا فأنتشار الامية يزيد من تكاليف الأنتاج نتيجة للألتجاء الى وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين .

<u>اسئلة المحاضرة :</u>

السؤال الاول : ما المقصود بكلمة معوقات ؟

١. المعوقات هي المشكلات وهي بذلك الشي الضار وظيفياً وبنائياً ، وتقف حائلاً امام اشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.
٢. المعوقات هي الصعوبات او العوائق التي تقف اما العمل.
٣. المعوقات هي التحديات وهي المشكلات المزعجة وبماء على ما سبق من الآراء يمكننا ان نحدد المعوقات بانها" الصعوبات او العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل ، وتحول دون تحقيق تقدمه

السؤال الثاني :- ما المعوقات الاجتماعية التي حددها هوبهاوس؟

- ❖ المشكلات الاقتصادية .
- ❖ التنافس وعدم الانسجام بين مكونات النسق الاجتماعي

*** الخوف**

- ❖ القيم والعادات والتقاليد الجامدة والمتخلفة
- ❖ نقص الكفاءات والقيادات ذات القدرات الابتكارية

المحاضرة الرابعة

مقدمة

تعاني العديد من الدول النامية من عدم وجود خطة قومية يتكامل فيها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، كما تفتقر الانشطة القومية الي التنسيق فيما بينها ، وعلي ذلك فان التخطيط المتكامل امر حتمي لاية دولة نامية تسعي للخروج من مازق التخلف او تعمل علي مقاومة الانغماس فيه ، وبذلك تكون تنمية المجتمع ضرورة اجتماعية لضمان تحقيق التكامل والتنسيق واحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي اللازم لبناء المجتمع .

والعمل التنموي يستلزم ضرورة التعاون والتنسيق بين الفئتين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية لمقابلة حاجات المجتمع المحلي فتسير مجهوداتهم في تكامل وتنسيق مع خطة التنمية القومية للدولة وتصبح برامج التنمية مكملة ومعضده لبعضها البعض

اولاً : التنمية الاقتصادية (مفاهيمها و اساليبها) :

التنمية كمفهوم يتضمن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهما متداخلان بحيث يصعب الفصل بينهما وذلك لأننا حين نرفع المستوي التعليمي والصحي والثقافي للموطنين ، فأننا نعمل في الوقت نفسه علي تحقيق مستوي اعلي من الكفاية البشرية ، وهذا يعني زيادة الانتاج والدخل والاستهلاك وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيد من الخدمات الاجتماعية .

النمو الاقتصادي : economic growth مفهوم النمو الاقتصادي يتطلب ضرورة زيادة معدل نمو الدخل القومي في المجتمع عن معدل النمو السكاني فيه . والنمو الاقتصادي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا المجتمع .

التنمية الاقتصادية : economic development يشير مفهوم التنمية الاقتصادية الي معني اوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي ، حيث يعرف البعض التنمية الاقتصادية بانها (عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) يهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل اسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوم العاملة بصفة خاصة خلال فترة ممتدة من الزمن .

ومما سبق يمكننا تحديد التنمية الاقتصادية بانها :-

١. التنمية الاقتصادية عملية يقوم بها مجتمع من المجتمعات بهدف استخدام موارده بافضل استخدام ممكن .
٢. التنمية الاقتصادية تهدف الي عدة امور اهمها في تخليص المجتمع من التبعية الاقتصادية لدولة اخري والقضاء عليملامح التخلف الاقتصادي وزيادة الانتاج ورفع متوسط نصيب الفرد ليستمتع الناس بمستوي افضل من السلع والخدمات .
٣. التنظيم الاقتصادي للمجتمع عبارة عن وحدة انتاجية تعكس قدرة الاقتصاد علي زيادة السلع الانتاجية ، كالمواد الغذائية والملابس والمعدات والمسكن وغيرها من الخدمات التي تقوم بها الدولة في صورها المختلفة .

المتغيرات الاساسية للتنمية الاقتصادية :-

التنمية الشاملة عملية متعددة ومتشابكة الابعاد حيث تضم ابعاداً ادارية ، واقتصادية ، تربوية ، وصحية ... وللتنمية الاقتصادية مجموعة من المتغيرات الاساسية التي تؤثر علي كفاءتها المطلوبة **وهي تتمثل في :-**

١. حجم المدخرات التي يمكن استثمارها .
٢. حجم السوق .
٣. التنمية الصناعية والتحديث الزراعي .

١- حجم المدخرات التي يمكن استثمارها : تتصف الدول النامية بضعف الانتاج والانتاجية في مجال السلع والخدمات وقلة الموارد وضعف التكوين الرأسمالي وانخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض الدخل الفردي . وتعدد معوقات تنمية المدخرات الوطنية داخل الدول النامية لتشمل كل من انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض المستويات التعليمية والصحية والتكنولوجية .وتتطلب تنمية حجم المدخرات في غياب راس المال الوطني الكافي ، بشرط ان يكون الجزء الاساسي من الاموال اللازمة للتنمية يجب توفيرها داخليا .

٢- حجم السوق : يتوقف حدوث التنمية الاقتصادية ومعدلاتها الى حد كبير على حجم واتساع الاسواق والذي يعني كثرة الطلب على السلع والخدمات . فالأسواق المحدودة والضيقة يمكن ان تكون معوقا خطيرا للنمو الاقتصادي واتساع حجم السوق يجذب المستثمرين الى النتائج ويضمن لهم توزيع منتجاتهم وزيادة ارباحهم

٣- التنمية الصناعية والتحديث الزراعي : تعد التكنولوجيا هي المفتاح الحقيقي لزيادة الانتاج ،/ فالإنسان يستطيع تحقيق مستويات عليا من الانتاج باقل من الجهد والنفقات من خلال اساليب المكينة الحديثة وتكمن المشكلة الاساسية للدول النامية في كيفية تدبير الاموال اللازمة لشراء الاجهزة التكنولوجية الحديثة وارساء دعائم البناء الاسفل لاقتصاديتها من مرافق وطرق وكباري واجهزة اتصال حديثة .

ثانيا: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية :-

اصبحت التنمية مطلب حيوي وهدف لكل دول العالم سواء النامية او المتقدمة ن ولقد حازت قضية التنمية الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ويؤكد العديد من العلماء الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيري البعض ان العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال او التجزئة .

وبالرغم من ذلك الا ان هناك وجهات نظر لبعض العلماء نحو هذه العلاقة وطبيعتها ، **حيث تري وجهه النظر الاولي :-** يؤكد العديد من رجال الاقتصاد ان المجتمعات النامية في حاجة سريعة الي تنمية اقتصادية هدفها رفع مستوي الافراد والدخل ال قومي ، وهذا يمكن الدولة من التوسع في الخدمات . كما يمكن الافراد من الانتفاع بها بمعني ان ارتفاع الدخل يجعل المواطنين اقدر علي تعليم ابناءهم والعناية بصحتهم ، ويجعل الناس اقدر علي دفع الضرائب .

اما وجهه النظر الثانية :- فترجع الي علماء العلوم الاجتماعية والذين ينادون بالتنمية الاجتماعية ، كركيزة لها الاولوية في برامج التنمية ، وهم يستندون في رايهم الي ان التنمية الاقتصادية سوف لا تسير بخطي سريعة واساس متين ، اذا انتشر

الجهل والمرض بين الناس .
واصبحت عملية الربط بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في نظر رواد وعلماء التنمية ضرورة لازمة وظاهرة سياسية يرددها لكسب ثقة الجماهير .
ويصبح التخطيط للتنمية الشاملة هو التخطيط المتزن الذي يجعل التنمية الاقتصادية ادارة انتاج كفئ يديرها رجال اكفاء ذو ارادة ومهارة وهم نتاج التنمية الاجتماعية .

وتشير تجارب العديد من المجتمعات الخارجية الى عناصر تنمية المجتمع ذات مظاهر متباينة هي :-

أ. ظاهرة الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي تتناول عملية التنمية كأسلوب للإنتاج المادي والاستثمار البشري
ب. ظاهرة الرقي بأسلوب العمل اقتصاديا كان او اجتماعيا وذلك باستخدام احدث ما بلغه العلم وحققته الخبرة ويعني هذا اختيار اسلوب العمل الامثل للأداء مع مراعاه مبادئ الواقعية والشمول والتكامل والتنسيق والتعاون والموازنة .
ج. ظاهرة خلق تنظيمات اجتماعية مستحدثة تحل محل التنظيمات الاجتماعية المعوقة مع تدعيمها بالمنظمات والمؤسسات التي تدار ادارة عملية .

اهم عوامل الالتقاء بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في :

اولاً : الانسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها وان التغيير المادي لا بد ان يصاحبة تغيير اجتماعي مواز حتي يتهيأ للمواطن المواءمة مع ما يتم تطويره .

ثانياً: ان التكامل بين جميع انواع النشاطات حتمي لتحقيق فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة وليس المقصود بالتكامل مجرد تجميع وحدات الخدمات والمرافق ولكن المقصود منه وجود التفاعل فيما بينها بحيث تعمل باسلوب متجانس يكمل كل نشاط منهما الاخر .

ثالثاً: لم يعد ينظر الي التنمية في الوقت المعاصر علي اساس انها تعني النمو الاقتصادي وحده بل ان الاهتمام اخذ يتجه الي مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية واصبح ذلك المفهوم الجديد منتشراً ين مختلف دول العالم .

ثالثا: العوامل الاجتماعية المؤثرة على التنمية الاقتصادية :-

تلعب العوامل والظروف الاجتماعية دوراً رئيسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في التأثير في حدوثها في المجتمع واهم هذه العوامل هي :-

١. ضعف اقبال المواطنين علي ادخار الاموال واستثمارها اما بسبب انخفاض الدخل - المستوي المعيشي بصفة عامة
٢. انخفاض مستوي وعي المواطنين باهمية التخطيط والادخار لمستقبل حياتهم وحياه ابناءهم ويتضح ذلك من ضغط المواطنين علي الحكومة لتوفير كافة الخدمات دون النظر الي واجب الحكومة في استغلال جزء من الدخل في عمليات الاستثمار للمستقبل .
٣. تردد اصحاب رؤوس الاموال في اقتحام ميادين ومجالات جديدة لاستثمار اموالهم .
٤. ضعف اساليب الادارة بالتنظيمات الحكومية وربط اجراءاتها وعجها عن توفير احتياجات التنظيمات الصناعية .
٥. عدم توفر العمالة الفنية المدربة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

٦. هجرة الكفاءات الفنية والعلماء للخارج يحول دون تقدم الصناعات الوطنية وعدم قدرتها علي منافسة الاسواق الخارجية

رابعا: التأثير التبادلى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية :-

ان تنمية المجتمع تعني تطوير مستويات الحياه بصورة افضل من خلال الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء علي الامية ورفع المستويات الصحية والثقافية مع التركيز علي استثارة جهود الاهالي ليقوموا علي مختلف المشروعات القائمة علي الجهد الذاتي ، والتي تاستهدف تحسين احوالهم .

وهذا يعني ان التنمية الشاملة لاي مجتمع تقوم علي ترابط وتكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاحداث التغييرات المادية والبشرية المنشودة وبصورة متوازنة حيث تلعب كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية دوراً تبادلي ويتضح هذا في العرض التالي :-

١- دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية :-

يمكن تحديد الدور الذي تلعبة التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية كالتالي :-

- المساهمة في تهيئة وخلق الظروف المواتية لحدوث التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال التصدي للظروف والمشكلات الاجتماعية التي تحول دون انطلاق مجلة التنمية الاقتصادية .
- دراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب مراعاتها عند التخطيط للعملية الصناعية والتي تشمل تحديد مناطق بدء وانطلاق التصنيع وتوزيعها في انحاء البلاد ، فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية المصاحبة من الهجرة الي المدن والمناطق الصناعية الجديدة .
- التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لمواجهتها .
- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية للمواطنين والتي تلعب اساسا في زيادة الانتاج .
- تنمية المناطق المتخلفة والتخفيف عن المناطق المزدحمة ، حيث ان انتشار الصناعة وتوزيعها علي مختلف المناطق وعدم تركزها في المدن الصناعية الكبيرة ، ويساعد علي تنمية وتطوير المناطق المتخلفة ويسهم في حل مشاكلها والارتقاء بمستوي افرادها .
- الرعاية الاجتماعية للاسرة باعتبارها اهم التدابير التي تتخذ للتحكم في مؤثرات التصنيع الاجتماعية واتجاهاته المختلفة ويزيد من مساهمة التصنيع في الارتقاء بمستوي الاسرة اقتصادياً .
- المساهمة في ايجاد الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الاهالي والحكومة والحماسة للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر لبناء مستقبل افضل .

٢- دور التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية :-

يمكن تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية فيما يلي :-

- زيادة الدخل القومي والفردي :- كما ان زيادة الدخل القومي يؤدي الي زيادة دخل الفرد وبالتالي ارتفاع مستوي المعيشة .
- الحد من البطالة وزيادة فرص العمل :- اتساع فرص العمل والحد من البطالة في المجتمع وزيادة الدخل ، بل هو من العوامل الايجابية الفعالة في احداث التغير والتنمية .
- تهيئة الظروف المناسبة لاحداث التغير الاجتماعي نحو مجتمع افضل :- ادت الثورة الصناعية الي احداث تغييرات في حياة الناس ، حيث اصبح الانسان يؤمن بالعلم ومقدرته في التحكم في الطبيعة ، كما اصبح للوقت قيمة ، واصبح هناك اهمية لدقة العمل واحترام العمل اليدوي واحترام دور المرأة في العمل والمساهمة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع .

المحاضرة الخامسة (التخطيط للتنمية)

مقدمة

لقد احتل التخطيط مكانة بارزة في العصر الحديث وذلك في ضوء النمو السريع الذى يتميز به هذا العصر في كافة المجالات وتزايد الكثافة السكانية الامر الذى جعل مهمة الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لهذا النمو الكثيف مسألة تنطوي على مصاعب جمة الى جانب الحاجة الى تخصصات دقيقة تترابط وتتداخل فيما بينها من خلال اطار معين يحقق اعلى درجات الانساق والتنظيم .

مفهوم التخطيط :

لقد تناول الكثير من العلماء موضوع التخطيط بالتعريف الذى اختلف باختلاف ثقافات هؤلاء العلماء وانتماءاتهم الايديولوجية وكذلك تخصصاتهم المهنية او الاجتماعية او الانسانية كما اختلفت المداخل التي ينظر اليها المسؤولين في مجتمع ما الى التخطيط واهميته بالنسبة لهذا المجتمع او ذاك

وهناك من يعرفه بانه (اسلوب تنظيمي) يهدف الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ’خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر امكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الامكانيات وتحريكها نحو تحقيق اهداف المجتمع وغاياته في هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع ان ينمو في اطارها .

وهناك رأى ثالث يعرف التخطيط بأنه (عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وافراد الشعب وقادتهم والسياسيين لتحقيق وضع اجتماعي افضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في اقل فترة زمنية في ضوء الايديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في احداث التغيير المطلوب

وفى ضوء ما سبق من تعريفات يمكن تحديد عناصر مفهوم التخطيط للتنمية الاجتماعية بما يلى :

١. ان التخطيط عملية اجتماعية تنطلق من الواقع الاجتماعي وتسعى لتغيير هذا الواقع وقد يمتد الامر لإزالة اوضاع سائدة واقامة اوضاع جديدة محلها تتسم بالعقلانية والرشد في الانتاج والتوزيع .
٢. اذا كان التخطيط ينطلق من الواقع الاجتماعي فانه يتجه بالضرورة الى المستقبل اى من الوجود الفعلي الى الوجود الممكن ومن ثم فهو عمل ابتكاري خلاق وهو اشمل واعمق من التنظيم والانشاء لأنه يتضمنها ويتجاوزهما في الوقت نفسه فهو عملية هدم وبناء وهدم البناء الاجتماعي القديم المتداعى وبناء هيكل اجتماعي اقتصادي سياسي على اساس من العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تمتد للإنتاج والتوزيع معا.
٣. ان التخطيط في جوهره نوع من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع المالية والمادية والبشرية ولكنه قد يوجه لصالح طبقة او فئة معينة او يوجه لصالح قوى الشعب والجماهير وهذا امر يتوقف على طبيعة الايديولوجية او الفلسفة الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع وعلى السياسة الاجتماعية المواجهة وعلى نوعية البناء الاجتماعي السائد .

٤. يتميز التخطيط بأنه عملية او سلسلة متدفقة ومترابطة من الانشطة التي تبدأ بتحديد الاهداف واعداد السياسات والاستراتيجيات الموضحة لاتجاهات العمل وقواعد ومعايير اتخاذ القرارات وتوفير الاوضاع والظروف السائدة على تحقيق الاهداف ثم متابعة وتقييم الانجازات و بالتالي اعادة صياغة الاهداف وتطوير الخطط والبرامج .

اهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية :

لقد سبق واوضحنا ان التخطيط اسلوب علمي يقدر ويحسب ويتنبأ ويعمل على تكييف وموائمة الوسائل بالوصول الى الاهداف ولقد اصبح التخطيط السليم في عالمنا المعاصر اهمية كبيرة وضرورية للتقدم **وذلك للأسباب الآتية :**

١. التخطيط ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الانشطة المتكاملة .
٢. يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الامكانيات بأقصى طاقاتها
٣. يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على اسس علمية من التحليل والبحث والتقويم الصحيح .
٤. يسهم التخطيط القومي في ان تنطلق وتنضبط كل العوامل المعوقة للنهوض وان يقضى على الاوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة افضل للأجيال المعاصرة .
٥. يحقق التخطيط الاهداف القومية التي رسمتها السياسة العامة للدولة في فترات تتناسب وقدرة المجتمع على تسرب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على الصعوبات والمعوقات
٦. يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية وايجاد الحل المناسب للمعادلة الصعبة التى تواجه الدول النامية وذلك الحل الذى يوافق ما بين زيادة الانتاج وزيادة الدخل الاستهلاكي
٧. يعمل التخطيط على تحقيق الاهداف الاجتماعية التي يسعى الوصول اليها وهى لرفاهية وسعادة المجتمع جميعا .
٨. مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول والتكامل في التخطيط .
٩. يساعد التخطيط في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة

المبادئ الاساسية فى التخطيط للتنمية الاجتماعية .

ويمكن تحديد هذه المبادئ بإيجاز فيما يلى :

١- الواقعية : التخطيط لابد وان يكون قائما على اسس علمية طبقا لواقع المجتمع من حيث اهتمامه واحساسه باحتياجات الناس ومشكلاته ومدى اهميتها بالنسبة اليه والظروف المحيطة به وموارده المادية والبشرية ومدى استعداد سكانه للقيام بالعمل المشترك لتحقيق اهدافهم فعند وضع الخطة يجب مراعاة الظروف السياسية وهى الاوضاع المحيطة بموضوع التخطيط بجانب ايديولوجية المجتمع ونظام الحكم .

٢- الشمول : يقصد بهذا المبدأ وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع دون الاخلال بمبدأ التوازن الجغرافي .

ويعتبر هذا المبدأ اهم مبادئ التخطيط للتنمية حيث يجب عند وضع الخطة ضرورة شمولها على الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية والترويحية والاسرية والدينية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية لما فيها من ترابط وتساند وظيفي

وتطبيقا لهذا المبدأ يجب ان يكون التخطيط الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي والتخطيط العمراني وجميع انواع التخطيط الاخرى بل الواجب يحتم مز الجوانب الاجتماعية بكل نوع من الانواع الاخرى باعتبار ان كل هذه الانواع من التخطيط هي عبارة عن عناصر متفاعلة متكاملة

- **والشمول قد يكون :**

(١)شمول وظيفي : ويقصد به ان تكون الخطة شاملة لمختلف التخصصات التي لها علاقة بالخطة .

(ب)شمول اقليمى (جغرافى): ويقصد به ان تكون الخطة شاملة لجميع اقاليم المجتمع باعتبار ان كل مجتمع محلى هو جزأ لا يتجزء من لمجتمع الكبير

٣- المرونة : المرونة فى الخطة معناها قابلية الخطة لمواجهة جميع الظروف المكانية والزمانية فى المجتمع اثناء التنفيذ والمرونة الزمانية تراعى امكانيات التغيير الذى يحدث خلال المجال الزمنى المحدد لتنفيذ الخطة ، اما المرونة المكانية فيقصد بها ان التخطيط الذى يوضع على المستوى القومي قابلا للتنفيذ على المستويات المحلية بعد ادخال تعديلات بسيطة يستلزمها طبيعة المجتمعات المحلية

٤- اضطراد التقدم : يجب ان يراعى في التخطيط الاجتماعي ان تبدأ الخطة الجديدة من حيث انتهت الخطة القديمة بمعنى ان من مبادئ التخطيط ضرورة مراعاة اضطراد التقدم في الخطط الجديدة حتى يمكن الوصول الى الاهداف البعيدة .

٥- التنسيق : يعتبر التنسيق من المبادئ الرئيسية للتخطيط ويكون التنسيق على مستويين :

- الاول : التنسيق بين الاهداف التي ترمى الخطة الى تحقيقها
- الثاني : التنسيق بين الوسائل والاجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة وامكان تحديد اهدافها .

اما بالنسبة للأهداف : فمن المعروف ان لكل خطة اهدافا اساسية واخرى فرعية كما ان لها اهدافا استراتيجية واخرى تكتيكية ، ويستلزم لتحقيق تلك الاهداف التنسيق بينها بحيث لا تتكرر الجهود .

٦- مبدأ تحديد الاولويات : يقوم هذا المبدأ على ضرورة مراعاة جانبين هامين هما ر**الجانب الزمنى (التوقيت) ،وجانب العناية** والاهتمام بالموارد كما ان درة الاولويات تتحدد بناء على درجة تحديد الاهمية او الاسبقية او الافضلية لخطة على خطة اخري او لمشروع على مشروع اخر او لبرنامج على برنامج اخر وذلك لمقابلة الحاجات الملحة والضرورية في حدود الامكانيات والموارد المتاحة ومن الضروري ان يتم هذا التفضيل بناء على دراسة حقيقة مبنية على اسس علمية سليمة

٧- مبدأ الموازنة :ر بمعنى ان تتصف الخطة بالاتزان والتوازن فينال كل قطاع وكل بيئة النصيب العادل دون اهمال قطاع على حساب قطاع اخر وبيئة على حساب بيئة اخرى مع مراعاة الاهمية النسبية لكل قطاع

هناك تصنيفات متعددة للتخطيط نعرفها فيما يلى :

١- **من حيث اهدافه :** يقسم زفانج التخطيط الى نوعين اهمهما :

(ا)تخطيط بنائي : ويقصد به مجموعة القرارات والاجراءات التي تتخذ بقصد إحداث تغييرات اساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع او اقامة اوضاع جديدة يسير وفقا لها كلا من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ويهدف الى احداث تغييرات جزرية في بناء المجتمع وظواهره ونظمه .

(ب) تخطيط وظيفي : يختلف عن سابقه في ان يقوم ضمن نطاق الاطار القائم مكتفيا بإحداث التغيير في الوظائف التي يؤديها النظام ،اخذ في ذلك مبدأ التطوير البطيء والاصلاح التدريجي دون أي محاولات لا حداث تغييرات جذرية في النظم القائمة .

٢- **من حيث مجالاته :** يقسم التخطيط الى نوعين احداهما جزئي والآخر شامل .

(ا)التخطيط الجزئي :ويقصد به ذلك النوع من التخطيط الذى يتناول جزءا او مجالا او قطاعا واحدا من قطاعات الجميع مثل الزراعة او الصناعة او التجارة ...الخ .

(ب)التخطيط الشامل : وهو الذى تم على مستوى المجتمع لكل لكل انشطته وقطاعاته وعندئذ يكون التخطيط شاملا لكل اهداف المجتمع وموارده من اجل تحقيق التكامل والتوازن من مختلف المجالات والقطاعات التي يشتمل عليها المجتمع

٣- **من حيث مجالاته :** يقسم لوروين التخطيط الى اربعة انواع هي :

(ا)التخطيط الطبيعي : وهو يهدف الى المحافظة على الموارد الطبيعية مثل التربة والزراعة .

(ب)التخطيط الاقتصادي : وهو يهدف الى رفع مستويات المعيشة وتوفير الاحتياجات الفردية لمختلف طبقات المجتمع

(ج)التخطيط الاجتماعي : ويهدف الى العناية بالصحة العامة ،نشر الطب الوقائي والعلاجي للقضاء على وفيات الطفولة المبكرة والعناية لشئون الاسكان والنظم العامة وكذا توفير وسائل الترفيه ومحاربة الجريمة والانحراف .

(د)التخطيط الثقافي : يهدف الى نظم شئون الثقافة وتشجيع المؤسسات العلمية والهيئات الثقافية وتوزيعها بطريقة عادلة على كل المناطق الجغرافية والعمل على خلق وعى ثقافي لهم في تكوين رأى عام مستنير

٤- **من حيث مستوياته :** يقسم التخطيط الى ثلاثة انواع هما التخطيط على المستوى القومي ،والتخطيط على المستوى المحلى والتخطيط على المستوى الإقليمي.

(ا)يقصد بالتخطيط القومي :وضع الخطط على مستوى الدولة كلها بحيث تنصب على المجتمع كله باعتباره وحدة متكاملة

(ب)التخطيط الإقليمي :يقصد بالتخطيط الإقليمي في حقيقته تخطيط شامل ولكن على مستوى جغرافي اقل من التخطيط القومي واقل من التخطيط على المستوى المحلى(محافظة –مديرية- ولاية) وهو اسلوب فعال في التخطيط للتنمية

ويمكن من خلال ايجاد التوازن من اقاليم الدولة المختلفة وتوجيه الموارد وفقا للاحتياجات المحلية .

(ج)التخطيط على المستوى المحلى :وهو الذى يتم على المستوى المحلى أي يتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بتلك المجتمعات ويرتبط التخطيط المحلى لتنظيمات الادارات المحلية كمجالس القرى والمدن والمحافظات وتراعى فيه احتياجات البيئات المحلية المختلفة وتنوعها وكثيرا ما تستمد الخطط المحلية اتجاهاتها من الخطة العامة للدولة مع مراعاة الاحتياجات والامكانيات المحلية المتوفرة

العوامل التي يجب مراعاتها فى التخطيط

هناك عوامل كثيرة لابد من مراعاتها عند وضع الخطة مثل العوامل السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والطبيعية والمادية ،وكل من هذه العوامل يؤثر فى الخطة وتتأثر به الخطة وتشير الى هذه العوامل وعلاقاتها بالخطة فيما يلى:

١- العوامل السكانية : حركة السكان والتركيب السكاني من العوامل الاساسية التي تراعى عند وضع الخطة الاجتماعية

٢- العوامل الاقتصادية : لهذه العوامل اهميتها القصوى في التخطيط وتحديد وتحقيق اهدافه لقوة تأثيرها في الحياة الاجتماعية كالحاجة الى زيادة الدخل القومي ، وضرورة توفير العوامل المؤدية الى ذلك مثل :

- العمل على زيادة رأس المال المستغل .
- التحسينات التي يجب الاخذ بها في وسائل الانتاج لزيادته وتشمل الاساليب التكنولوجية والعلمية الحديثة في الزراعة والصناعة .
- العمالة الكاملة كوسيلة من وسائل زيادة الدخل ومضاعفة الانتاج بشرط الا تؤدى الى تضخم يؤثر على اجهزة العمل والانتاج
- الادخار لزيادة رأس المال وتوسيع الاستثمارات والحد من الاستهلاك.

٣-العوامل الاجتماعية : وهى ذات صلة بعملية التخطيط مثل :

- مفهوم الاسرة السائد: وتكوينها ووظيفتها وطبيعة الروابط الاجتماعية والاقتصادية والدينية .
- السلوك الاجتماعي والديني والعلاقات القيم التي تؤثر في السلوك وتتحكم في اتجاهاته .
- اتجاهات الافراد والاسر والجماعات تجاه العمل والادخار والاستثمار

٤-العوامل التعليمية والثقافية : تتلخص الجوانب الهامة التي تتمثل فيها الصلة الوثيقة من التخطيط الاجتماعي والنواحي التعليمية والثقافية فى :

- التعليم وعلاقته بالإنتاج وبموارد الاب والافراد
- التعليم والثقافة وعلاقتها بوعى الاسرة والمجتمع
- الكفاية العلمية والفنية للقادة الذين يضطلعون تنفيذ البرامج فى جميع المستويات والبيئات والقطاعات .
- ضرورة ملائمة البرامج الاجتماعية لمستوى المجتمع

٥- العوامل الادارية : وهى تتمثل في :

(ا)النظام السياسي والإداري للدولة واختصاصاته والادارات والهيئات المركزية والمحلية واسلوبها فى الادارة والتنظيم .

(ب)امكانيات الدولة بالنسبة للموظفين المشرفين والاداريين والفنيين والخبراء والمتطوعين وتقدير هذه العناصر كما ونوعا للوقوف على امكانيات اجهزة تنظيم الخطة فى القيام بالتنفيذ السليم

- **العوامل الطبيعيه والنفسية :**

وتتلخص في الموارد الطبيعية والامكانيات المادية الموجودة ووضع ذلك كله في الاعتبار عند اعداد الخطة . وقد لا تكون البيانات والمعلومات متوافرة عن العوامل السابقة بالصورة المطلوبة للإلمام الشامل بها ،ومن ثم تحتاج الى جهد كبير في توفيرها وتلقى على كاهل التخطيط عبئا ثقيلا .

<u>مراحل التخطيط للتنمية :-</u>

تحكم عملية التخطيط بعض الوسائل التي يلتزم بمراعاتها عند التطبيق وهى جوهر نجاح الخطة والضوابط **الصحيحة وتتمثل في مراحل وخطوات التخطيط للتنمية الآتية :**

١- تحديد الاهداف : وهذا يرتبط بغايات الخطة العامة التي يراد الوصول اليها أي ان تحديد الاهداف هو عملية تفصيل الغايات العامة الكلية الى اهداف جزئية مرحلية .

٢-ترتيب الاولويات : أي ترتيب اولويات المشروع التي يراعى تنفيذها مع مراعاة القياس بالنسبة لأهميتها ومدى امكانية تنفيذها وارتباطها بالغايات التي يراد الوصول اليها ومدى حاجة المواطنين اليها والمال اللازم لها من النقد المحلى الأجنبي ومدى توافر كل منها

٣- جمع الحقائق والمعلومات : وعموما يتعلق بجميع البيانات للوقوف على ما يحيط بظروف الخطة وما يتصل بالنواحي البشرية والفنية والاتجاهات العامة السائدة في المجتمع.

٤- دراسة وسائل التمويل : وهو ما يتعلق بدراسة المسائل المتصلة بتمويل الخطة وتقدير تكلفتها تقديرا واقعيا . وذلك من جانبين ، مصادر التمويل ويعنى به تحديد المصادر التي يأتي عن طريقها المال اللازم للخطة ثم تجديد العناصر الزمنية لتمويل الخطة أي تحديد المراحل التي سيتم فيها تنفيذ الخطة واحتياجات كل مرحلة من الموارد المالية .

٥- التنظيم الإداري : من البديهي ان عمليات التخطيط يجب ان يتولى ادارتها وتنظيمها جهاز زمنى او ادارى يتوقف عليه مدى نجاح الخطة والوصول الى الاهداف المرسومة بطريقة صحيحة وجهد مختصر

٦- الدعاية والدعوة للخطة : وهى تسبق عمليات التخطيط وعمليات تنفيذ البرامج واثناء تنفيذها ويراد فيها تعبئة افراد المجتمع والجهاد البشرى الذى يقوم بعمل الخطة بما يكفل بث روح التعاون بينهم وتحديد المسئولية .

٧- لتقدير النتائج التي تمت وتقييم ما امكن الوصول اليه من الناحية الكمية والكيفية ، وهى العملية القياسية لما امكن التوصل اليه الخطة ومدى صحة الوسائل التي اتبعت وموقف هذه النتائج من الغايات المستهدفة .

استراتيجيات التنمية وتكتيكاتها :

تركز التنمية الاجتماعية على احداث تغييرات ايجابية فى انساق الشخصية والقيم وانماط الممارسات السلوكية ، والتنمية الاجتماعية إذن هي عملية تغيير مخطط ،لها الاستراتيجيات والاساليب الفعالة التي يمكن من خلالها تطبيق هذه الاستراتيجيات

- والمقصود بالاستراتيجية الاطار العام الذى يمكن ان تصاغ فى ظله خطة التنمية لتحقيق اهداف بعيدة المدى .
- والمقصود بالتكتيك الاسلوب الفني المرحلي او الاجراءات التنفيذية للاستراتيجية ٠

اولا :الاستراتيجيات المحافظة :

١- الاستراتيجيات العملية الرشيدة : وتقوم هذه الاستراتيجيات على اساس بعض الفروض او المسلمات الخلقية على حد تعبير (الفين جولدنر) اهمها ان ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية وان الطابع العقلي هو اهم ما يميز انماطهم السلوكية ،أي ان الفعل الاجتماعي هو في جوهره فعل يتفق مع المبادئ العقلية ، وبناء على هذا فإن خطط التغير المخطط يجب ان تقوم على اساس تبصير المناسب بالمفاهيم والافكار والممارسات التي تعمل على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الاسلوب العقلي في الاقناع والشرح.

٢- وتختلف هذه الاستراتيجيات عن سابقتها في عدم قيامها على فرض العقلانية او الرشد، وقيامها على اساس بعض الفروض التي تدور حول الدافعية عند الانسان ،فهي وان كانت لا تنكر في وجود بعض الانماط السلوكية المتعلقة الا انها تؤكد ان ما يحرك الانسان في سلوكه وممارسته هو جهاز القيم ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبه الفرد من ثقافته من خلال مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية ،ولهذا فإن محاولات تغيير انماط العمل والممارسة يجب الا تعتمد على مجرد تزود الجماهير بالمعلومات والتبريرات العقلية

٣- استراتيجيات القوة : وتقوم هذه الاستراتيجيات على استخدام اسلوب القهر او الضغط سواء في شكله السياسي او الإداري او الاقتصادي، وذلك عن طريق القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية او الصحية او العمرانية او الزراعية او التعاونية .....الخ. ويقصد بالقوة هنا استخدام السلطة المشروعة القادرة لإصدار القوانين والتشريعات الملزمة ،واذا كانت الاستراتيجيات العقلانية الامبيريقية ،او الاستراتيجيات العلمية الرشيدة تعتمد على الفرض الذائب الى حتمية انسياب المعلومات والتأثير ممن يعلمون الى من لا يعلمون ،واذا كانت استراتيجية اعادة صياغة المعايير التربوية ٠

ثانيا : الاستراتيجية الثورية :

تقوم هذه الاستراتيجية على اساس المنهج الجدلي والتفسير المادي للتاريخ وحتمية العمل الثوري ،وترفض هذه الاستراتيجية الدعاوي المثالية لأغلب علماء اجتماع الغرب الذين يعتبرون ان النسق الاجتماعي ليسا لا تطبيقا لنسق الافكار ويرفض انصار هذه الاستراتيجيات كافة التفسيرات الميتافيزيقية والسيكولوجية للتاريخ على اساس انها تفسيرات زائفة ومضللة، فليس وعى الناس هو الذى يقرر وجودهم الاجتماعي ،بل على العكس فإن وجودهم الاجتماعي هو الذى يقرر وعيهم ،فتاريخ البشرية هو تاريخ الاقتصاد والقوى الانتاجية ،او هو تاريخ الصراع من اجل تحديد وسائل الانتاج أي تاريخ الصراع الطبقي

- **مناقشة عامة لاستراتيجيات التغيير** :

هذه هي اهم الاستراتيجيات التي ظهرت في مجال دراسة التغيير المخطط في الدراسة السيسيولوجيا ،وعلى الرغم من التناقض الظاهر بين منطلق ات الاستراتيجيات الليبرالية والاستراتيجية الثورية ،الا ان العمل الإنمائي في المجتمعات المختلفة فى العالم الثالث يتطلب استحداث صيغة نظرية قادرة على الاستفادة من هذه الاستراتيجيات جميعها ،فالتنمية الجادة لهذه المجتمعات لابد ان تعتمد على تحليل سوسيو تاريخي موضوعي لأسباب التخلف ،لإزالة هذه الاسباب

التي تتمثل اساسا في طبيعة واساسيات البناء الاجتماعي والثقافي القائم، ولقد كشفت العديد من الدراسات من ان تغير علاقات الانتاج والقوة التقليدية في المجتمعات المتخلفة في العالم الثالث اساس لا غنى عنه لا طلاق برامج فعالة ،كذلك اوضحت بعض الدراسات انه لا يمكن قيام تخطيط مؤتمر لبرامج التنمية الا اذا توفرت بعض الشروط الجوهرية في مقدمتها :

١- ضرورة قيام البناء الاجتماعي على اساس العاملين ،والا يضم الفئات الطفيلية او المستغلة
٢- ضرورة توافر الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج خاصة ذلك القطاع الذى يطلق عليه (القيم المسيطرة)
٣- ضرورة توافر هيكل تنظيمي يتيح للعاملين المشاركة الايجابية في بناء الخطة وتنفيذها من خلال عملية ديموقراطية وجماعية فعالة

إن اغلب ما طرح في التغير السوسيولوجى من اساليب فنية لاستثارة التغير الاجتماعي في المجتمعات المحاية المتخلفة يمكن تصنيفه تحت فئة التكتيكات التربوية ،ويمكن تفسير ذلك في ضوء ادراكنا لطبيعة تصور التنمية الذى سيطر على تفكير اغلب علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية في الغرب

اولا : تكتيك المسح الذاتي :

ويتمثل هذا الاسلوب في اشراك قيادات المجتمع المحلى في اجراء الدراسات والمسوح المحلية التي تستهدف الوقوف على اسباب المشكلات الاجتماعية القائمة ، وهو اسلوب يسهم فى تعرف هذه القيادة على مشكلات النسق من ناحية ،ويقلل من مقاومتهم خطة العلاج من ناحية اخرى .

ثانيا : تكتيكات توسيع الافق :

ويقصد بهذه التكتيكات اكساب اعضاء النسق مجموعة من المعلومات وتكوين وتعديل الاتجاهات المعوقة لبرامج التنمية وتتضمن هذه التكتيكات مجموعة من التكتيكات الفرعية مثل (تكتيك المحاضرة) و(تكتيك المناقشة الجماعية)ذو الذى يعتمد على الحوار الجماعي داخل مجموعات صغيرة للوصول الى القرار الجماعي ٠

ثالثاً : تكتيك المشاركة :

ويتضمن هذا التكتيك حفز الجماهير على تحول زمام المبادرة والسيطرة على شئون مجتمعهم المحلى والتخطيط لتغييره من خلال اللجان والمجالس المحلية ،ويؤكد(جودوين واطسون)ان تجارب التنمية تشير الى مقاومة أهالي الانساق المحلية للتجديدات المفروضة من الخارج بدعوى عدم مناسبتها للبيئة المحلية ،وان هذه المقاومة تقل إذا ما شارك أهالي النسق من خلال قادتهم في اتخاذ قرارات التغير داخل بعض الصيغ التنظيمية المحلية

معوقات التخطيط للتنمية وتحدياته :-

تواجه عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية ولا شك معوقات وتحديات كثيرة تقلل من فعالية النسق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع في تحقيقه للأهداف المجتمعية ، وإذا اردنا تحديدا لمفهومي (المعوقة او التحدي) فأننا نعنى بالمعوق هو ذلك الحاضر او العائق المادي الذى يحول دون تحقيق الهدف ، اما التحدث فهو نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه المخططين في مجال التخطيط والتنفيذ .

(ا) المعوقات : تحمل المعوقات في طياتها اتجاها سلوكيا وتحكيما وذلك في مواجهتها لعملية التخطيط للتنمية الاجتماعية

ويمكن تلخيص تلك المعوقات في :

١- الاعتماد على نماذج تخطيطية مستوردة من مجتمعات لا تتوافق ظروفها المادية مع ظروف المجتمع ٠
٢- الاغراض الخيالية التى يجد فيها المجتمع موضوع الخطة تحقيقا لذاته بالرغم من عدم قدرته على انجازها ٠
٣- زيادة حجم السكان الذى يعتبر معوقا خطيرا اذا لم يقابله زيادة في الطاقة الانتاجية لا فراد المجتمع ٠
٤- قلة الموارد وضعفها وعدم قدرتها على المساهمة في اعداد الموارد البشرية وزيادة مقابلتها
٥- النقص الشديد في معرفة حصر البيانات والمعلومات اللازمة الامر الذى يترتب عليه نقص المعرفة التي يجب ان تتوافر لأجهزة التخطيط ٠
٦- الفجوة التي تزيد اتساعا من الموارد والامكانيات المحدودة وبين الحاجات والمشكلات المتزايدة باستمرار ٠
٧- صعوبة التوصل الى تكنولوجيا تتقدم يصلح استخدامها عند التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية

(ب) تلعب التحديات دورا خطيرا في عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية إذ انها تتعلق بالجانب الثقافي للمجتمع فالمخطط وهو الذى يرسم طريق التغيير الذى يؤدى الى تحقيق اغراض المجتمع او بمعنى ادق تشكيل سلوك الافراد بحيث يصبح قادرا على تحقيق اغراضه ٠

وإذ يحاول المخطط ذلك يصطدم بحقيقة اساسية وهى ان السلوك الحالي لأفراد المجتمع لا يساعده على تحقيق اغراضه فسلوكهم هذا نابع من منظومة القيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وانها محصلة التفاعل بين العادات والتقاليد والعرف ٠

ولا شك ان المخطط يواجه مجموعة من تلك التحديات سواء في مرحلة التخطيط او التنفيذ ومحاولة التغلب عليها :

١- اما ببناء الهياكل المادية التنظيمية التي تساعده على تغيير انماط المجتمع ٠
٢- او بإشعار افراد المجتمع بضرورة هذا التغيير وان يمتد لهم وتابع منهم مع احداث بعض التغييرات الهيكلية التي تساعدهم على ممارسة انماط السلوك المطلوب منهم ٠

المحاضرة السادسة (المشاركة الشعبية)

أولاً: المشاركة مدخلٌ أساسي للتنمية الاجتماعية:

تعتبر المشاركة مبدأ هام لجميع طرق الخدمة الاجتماعية ، و إحدى المداخل الأساسية للتنمية الاجتماعية .

فالمشاركة تعتبر أساس و وسيلة في تشجيع المواطنين لكي يساهموا في خدمة مجتمعهم ، فهي مشاركة على مستوى الفرد و الجماعة و المجتمع بجميع هيائته ومؤسساته ، في كل ما يتصل و يؤثر في الحياة الاجتماعية ؛ بهدف إحداث تنمية المجتمع اجتماعياً و اقتصادياً و فكرياً .

و المشاركة يجب أن يتم التخطيط لها و تشجيعها و إيجاد الفرص العديدة لتشمل كافة المستويات ، و ما من شك أن مجالات التنمية الاجتماعية عديدة و كفيلة بتمثيل المشاركة بجميع جوانبها .

- **غاية التخطيط للتنمية الاجتماعية:**

إن الهدف من التخطيط للتنمية الاجتماعية هو أن نحدث تغييرات اجتماعية في بناء المجتمع ، و مضاعفة فعاليته للوصول للتقدم و الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية .

فنستنتج إذاً أن المشاركة تعتبر مدخل أساسي و مبدأً هام في نجاح برامج التنمية الاجتماعية .

ثانياً: مفهوم و ماهية المشاركة الشعبية:

اهتم كثير من العلماء و المتخصصين و المهتمين بالتنمية الاجتماعية بقضية المشاركة **الشعبية ، حيث تناولوا مفهوم و ماهية المشاركة :**

- **و وضح " عبد المنعم شوقي "** ، أن المشاركة مبدأ و مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية .

كما اتفق غالبية المهتمين بالتنمية على الماهية و المفهوم للمشاركة في النقاط التالية :

(أ) إن المشاركة تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة فيعرف بمرور الوقت – كيف يحل مشكلاته بنفسه ؟ - .

(ب) إن المشاركة تؤدي إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة و الشعب ، فتستجيب الحكومة إلى مشكلات الشعب ، و قضاياه ، و يتعاطف الشعب مع جهود الحكومة .

(ج) إن المشاركة تعني تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة، وهي الضمان الوحيد لتعديل مسار التغيير ليتمشى مع مصالح الجماهير الشعبية العريضة.

(د) إن المشاركة الشعبية الحقيقة تعني في كثير من الأحيان تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الصالحة.

(ه) إن المشاركة الكاملة تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة احتياجات الشعب.

ويرى « سبكت « أن المشاركة تشير الى الاعتقاد بان الحكومة يجب ان تكون اداة يمكن ان تعبر عن رغبات المواطنين وتختار لهم البرامج وتخدم المجتمع بطريقة افضل حينما يتم اشراك كل فرد مباشرة في اتخاذ القرارات التي تمس حياته .
وبناء علية : تعتبر المشاركة قيمة تتداخل مع قيميتين اخريتين هما :

١. **الخبرة :** وهي قيمة اتخذت مكانها في لاعتقاد والمعارف التكنولوجية والعلمية كوسيلة لحل المشكلات وتحقيق الاهداف وهي افضل طريقة لاستخدام العلم الاستخدام الامثل للموارد .
٢. **القيادة :** باعتبار ان القائد يستطيع ان يحرك ويوجه الجماعة للتحقيق السريع والمؤثر .

- بناءً على ما سبق يمكننا ممارسة عمليات التخطيط للتنمية الاجتماعية من خلال استخدام المشاركة في الآتي:

- أن نقوم بتنظيم و تنمية طاقات أفراد المجتمع في برامج التنمية .
- أن نقوم بمضاعفة الخدمات الشعبية .
- أن نقوم بتنمية المناطق الريفية .
- أن نقوم بتنمية العلاقات الإنسانية .

ويعرف البعض المشاركة « في انها اسهام قيادات المجتمع بالجهود الذاتية لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون اليه .

ويركز هذا المفهوم على وجود القيادات التي تساهم بالجهود الذاتية في تنمية المجتمع في مختلف المجالات ويتأكد بذلك التعاون بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية في تنمية المجتمع وتحقيق اهدافه .

والمشاركة تركز على المشاركة في الحياه السياسية والاجتماعية بشتى الوسائل مثل المساهمة في تحديد الاهداف واختيار افضل الوسائل والبرامج لتحقيق الاهداف التي تعود على المجتمع بالتنمية والتقدم .

اما دائرة المعارف للخدمة الاجتماعية عام ١٩٨٧م فقد حددت مفهوم المشاركة الشعبية بانها طريقة لدفع ممثلي الحكومة للعمل بشكل فعال لتحقيق سرعة الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتفضيلاتهم .

ويركز هذا المفهوم على مشاركة ممثلي الحكومة في اشباع احتياجات افراد المجتمع من خلال برامج التنمية بناء على تفضيلاتهم ، ويؤكد هذا الاتجاه على دور الحكومة في المشاركة والمساهمة لتحقيق اهداف تنمية وتقدم المجتمع في ضوء برامج التنمية الاجتماعية .

المفهوم الإجرائي للمشاركة:

- حق لجميع المواطنين
- تتأثر بالعوامل الذاتية للمواطنين والعوامل المجتمعية
- مجهودات تطوعية إدارية
- تأخذ صورا مختلفة ومتنوعة
- وسيلة فعالة في التعرف على احتياجاته المجتمع ومشكلاته
- تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود
- المساهمة أو التعاون مع الآخرين

ثالثاً :(عناصر المشاركة) فى التنمية الاجتماعية

في ضوء الإطار التحليلي السابق (لمفهوم و وماهية المشاركه) يمكننا الآن ان نحدد مجموعه من العناصر للمشاركه :

- أن المشاركة عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة للمجتمع .
- تسعى لتحقيق هذه الأهداف منظمات مختلفه لتنميه.
- المشاركه تقوم على أساس الديمقراطية .
- أيضا المشاركة تكون بدافع ذاتي (وهو الرغبة من أفراد المجتمع).
- تعتمد المشاركة على روح المسؤولية الإجتماعية (هي مدى شعور كل فرد من أفراد المجتمع بمسؤليته إتجاه مجتمعه) .
- تعتمد المشاركة على جهود كلا من (الحكومة والمنظات الأهلية) لا ننسى مدى ضرورة توافر تنسيق بين جهود الحكومية والأهلية معاً وذلك كله لتحقيق أهداف المجتمع.
- تمارس المشاركة من خلال برامج التنمية الإجتماعية .
- أيضا تشمل المشاركة بمفهومها الشامل على عمليات المساهمة في (تخطيط – تحديد أهداف – وتنسيق - وعمليات تنفيذ)
- والنقطة المهمة في عناصر المشاركة هي أن (العنصر البشري) هو أساساً في عملية المشاركة وضرورة الاهتمام به وإكسابه خبرات، ومما لا شك فيه أن العنصر البشري قبل كل هذا هو الهدف الأساسي من أهداف التنمية الإجتماعية .

رابعا : اعتبارات المشاركة فى التنمية الاجتماعية:

تقوم المشاركة في التنمية الاجتماعية على عدة اعتبارات هامة تحدد فيما يلي :

١- **دافع المشاركة:**

تعتمد المشاركة على وجود دافع ذاتي لدى المشارك وهناك أنماط عديدة للدوافع الذاتية مثل :

- تحقيق كسب مادي .
- كسب معنوي.
- تحقيق شهرة.
- اكتساب خبرة جديدة.
- تكوين علاقات اجتماعية.

و قد حدد (والسن) دوافع المشاركة من خلال النظريات التالية:

(أ) نظرية التفاعل : وتفسر هذه النظرية دواعي الانتمائية الى جماعه المشاركة في برامج التنمية الى الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع الاخرين مما يؤدي الى اشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمشارك .

(ب) نظرية القوة الاجتماعية : وتوضح هذه النظرية دافع اخر للمشاركة حيث ان الاسهام في العمل التطوعي والمشاركة في برامج التنمية ، يعطي المشارك قوة اجتماعية ، يمكن استخدامها في تحقيق بعض اغراضه الخاصة .

(ج) نظرية التبادل : وتوضح هذه النظرية ان ما يحكم الانتمائية الاختيارية للمشاركة هو توقع الحصول على عائد مجز .

(د) نظرية القيم : وتؤكد هذه النظرية على ان عملية التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في اكساب الفرد صفة مشتركة مما يجعلها قيمة اساسية لديه ، تجعله يؤدي دوراً ايجابياً في المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية .

(ه) النظرية المعيارية : وتوضح ان عملية المشاركة تتم وفقاً لنظام الضبط الاجتماعي في المجتمع، حيث تعبر المشاركة التزام من المشارك تجاه مجتمعه بشتى صورها ، باعتبار ان المشاركة واجب والتزام اجتماعي على كل مواطن تجاه مجتمعه

(و) نظرية البيئة : وتفسر هذه النظرية اتجاهات المشارك نحو بيئته من استغلال الموارد المتاحة في البيئة ، والتعرف على مشكلات البيئة والمساهمة في ايجاد الحلول لها وذلك من خلال برامج تنمية المجتمع .

<u>وتتحدد مجموعه دوافع المشاركة في الاتى :-</u>

- دوافع ذاتية تهدف لإشباع حاجات نفسية واجتماعية لدى المشارك منها : الحاجة الى التقدير – الانتماء- تحقيق الذات .

وما سبق يتضح لنا دوافع المشاركة المختلفة ، والنظرة الشمولية لها تؤكد لنا ان **<u>المشاركة حق وواجب</u>** على الفرد المشارك تجاه مجتمعه ، وان الاهتمام بتنشئة الطفل منذ الصغر على اكتساب المهارات والخبرة في المشاركة ، يجعلها تصبح قيمة اساسية ضمن القيم والتي تمثل لدى الفرد دافع ورغبة وشعور بالمسئولية الاجتماعية – تدفعه للمشاركة الايجابية الفعالة في برامج تنمية المجتمع .

٢- الاعتبار المكاني:

ويقصد بها : المكان الذي تتم فيه المشاركة .

وما من شك أنه كلما طالت إقامة الفرد في مكان معين (بيئة- مكان عمله ..) كلما زاد ت درجه انتمائه وولاؤه لها .

٣- الاعتبار الزماني:

يقصد به : الفترة الزمنية التي تستغرقها المشاركة ويتحقق الهدف منها .

الفترة الزمنية المناسبة للمشاركة ومساهمتنا في بعض برامج التنمية يتوقف عليها نجاح عملية المشاركة.

٤- الاتجاه:

شعور المشارك واهتمامه تجاه عمل معين.

الاتجاه الإيجابي الذي يدفع المشارك تجاه المشاركة الإيجابية الفعالة المؤثرة والتي يعود أثرها إيجابيا على المجتمع ككل.

٥- الخبرة

تعتبر الخبرة في المشاركة ، مهمة جدا لنجاح برامج التنمية الاجتماعية ، لذا يجب اكساب خبرة المشاركة (مثل مستويات المشاركة – كيفية المشاركة – اساليب المشاركة- مجالات المشاركة .....) لأفراد المجتمع بشتى الوسائل حتى تؤتي ثمارها على برامج التنمية .

٦- التقدير:

هو اعتبار هام في المشاركة، فالاعتراف بما يبذله المشارك من جهد ووقت وعطاء عن طريق الحوافز المادية أو المعنوية يعود أثرها على المشارك بالرضا مما يدفعه لمعاودة المشاركة ومضاعفة الجهد .

خامسا: أهمية و أهداف المشاركة

تتركز اهمية المشاركة في احداث تغييرات اجتماعيه واقتصادية في المجتمع وصولا به الى التقدم .

فهناك ضرورة لمساهمة افراد المجتمع في صنع التغييرات الهامه في مجتمعهم عن طريق تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق اهدافهم المشتركة في اطار التعاون بين الجهود الحكومية مع الاخذ في الاعتبار النقاط التالية :

- بدون مشاركة السكان لا يكون هناك ديموقراطية
- غياب المشاركة يؤدي الى الانعزال والتواكل والسلبية
- مشاركة الفرد تؤدي الى نموه واحساسه بكيانه
- التغييرات التي يقوم بها الأفراد ذات اهميه كما انها تدوم اطول وفي مشاركتهم ضمان لاستمرار نجاح التغيير وفرض التغيير يؤدي الى رفضه وفشل اي جهود لحل المشاكل
- فالمشاركة ضرورة في كل انواع البرامج التنموية والخدمات التي تؤدي بالمجتمع

أيضاً تتضح أهمية المشاركة في:

- تكوين قيمة التعاون في مواجهة المشاكل المشتركة
- اكساب المشارك مهارات وخبرات تزيد كفاءته
- اثراء القرارات الرشيدة الفعالة
- اهتمام المشارك بمواقف المشاركة اكثر لمساهمته في المشاركة

أما اهداف المشاركة الشعبية هي :

- التعاون والتنسيق بين الحكومة والشعب فيما يتعلق بمشكلات المجتمع واحتياجاته
- اكساب افراد المجتمع الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة
- تدعيم الرقابة الشعبية
- اتاحة الفرصة لممارسة الديموقراطية
- تغيير اتجاهات افراد المجتمع وتنمية قدراتهم لا كساب قيمة المشاركة
- تنمية العمل الجماعي
- اقامة مشروعات وبرامج بالجهود الذاتية

- تتيح المشاركة وجود التنظيمات الأهلية
- تعتبر المشاركة حق تتكامل مع الديمقراطية
- تعتبر المشاركة واجب

سادساً : أنماط المشاركة

تتحدد أنماط المشاركة في الآتي :

١. المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والتخطيط للبرامج التنموية
٢. المشاركة في تنفيذ الخطط و البرامج .
٣. المشاركة في متابعة تنفيذ البرامج وتقويمها وإحداث التعليمات اللازمة .
٤. المشاركة في ابداء الرأي وإثراء القرارات .
٥. المشاركة في التعرف على احتياجات ومشكلات المجتمع .
٦. المشاركة في إقامة المشاريع والبرامج التنموية بالجهود الذاتية.
٧. المشاركة القائمة على التلقائية من جانب المشاركين للقيام ببرنامج يحقق حاجة من حاجاتهم حيث يعتبر أقوى أنماط المشاركة .
٨. المشاركة القائمة على الحفز والاستثارة الخارجية لاشتراك أفراد المجتمع في الأنشطة و برامج التنمية وعادة تتم من خلال القيادات أو المنظمات والهيئات المتخصصة في ذلك .
٩. وعلى المشارك أن يتخير نمط المشاركة المناسب لقدراته وخبراته حتى يساهم بفاعلية وكفاءة في العمل المشارك فيه ، ليتحقق بذلك احداث تغييرات إيجابية في بنية المجتمع تساهم في الوصول إلى تنميته وتقدمه .

- **تصنيفات المشاركين :** تعددت وجهات نظر العلماء في تحديد تصنيفات المشاركين نجملها فيما يلي :

من حيث نوع النشاط :

- التنظيم والتنسيق والتدعيم
- مرحلة المتابعة والتقويم
- مرحلة التنفيذ
- مرحلة التخطيط
- قطاع النشاط
- قطاع النشاط الأهلي

من حيث مستوى المشاركة :

- **مشاركين في اتخاذ القرارات والتخطيط :** من أكثر المشاركين بذلا للجهد لما فيهم من خبرة ومهارة

- **مشاركين في عمليات تنفيذ البرامج :** لهم دور كبير ويبذلون جهدا كبيرا
- **مشاركين نشيطين :** يبذلون جهد كبير و يعتمد عليهم في انجاز الأعمال
- **مشاركين مهتمين :** يبذلون جهدا أقل من النشيطين
- **مشاركين متعاطفين :** يبذلون جهدا اقل من المهتمين

من حيث الانتظام في العمل :

- **مشاركون منتظمون**

- يشاركون في غالبية الأنشطة والبرامج و الاجتماعات .
- يبذلون الجهد الكبير .

- **مشاركين غير منتظمون**

- يشاركون بعض الوقت دون انتظام .
- مجهوداتهم أقل .

سابعآ : معوقات و مقومات المشاركة

أ-معوقات المشاركة: هناك مجموعة من المعوقات التي ترتبط بقضية المشاركة في التنمية الاجتماعية مما يؤثر سلبا على الأهداف المرجوة :

١. عدم الاهتمام بالتنظيم والاعلان عن تحديد المشروعات والبرامج التنموية في إطار مسؤولية الدولة .
٢. عدم الجدية في الأخذ بالتحليل العلمي ، للوقوف على احتياجات المجتمع وموارده المالية والبشرية ، مما يؤثر سلبا على اختيار البرامج التنموية .
٣. عدم الاهتمام الكافي بالبحوث العلمية التي تكشف نواحي القوة والضعف فيما تحققه المشاركة من نتائج .
٤. عدم إعلان نتائج عملية للمشاركة ، مما يؤثر في مواصلة المشاركة .
٥. عدم التقدير الكافي للمشاركين .
٦. انخفاض حجم المشاركة بالنسبة للمرأة عامة .
٧. عدم التنسيق والتعاون الكافي بين أجهزة التنمية سواء الحكومية أو الأهلية مما يقلل من فعالية المشاركة .

ب-مقومات تدعيم المشاركة الشعبية

اقترح (عبد المنعم شوقي) مجموعة من المقومات لتدعيم المشاركة الشعبية لكي تتم المشاركة على الوجه الأكمل تتحدد في الآتي

١. الاهتمام بآراء ومقترحات المواطنين بصفة مستمرة .

٢. توفير المناخ الملائم لممارسة المشاركة بطريقة تكافؤ الفرص ،سيادة القانون ، الشعور بالاطمئنان ، تدعيم أجهزة المشاركة .
٣. الاتجاه نحو الا مركزية لرفع مستوى المشاركة .
٤. تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بالمشاركة في شتى جوانبها وصولاً إلى خيارات وتوصيات تزيد من فعالية المشاركة .
٥. إنشاء مراكز لتدريب القيادات والمواطنين على مهارات المشاركة .
٦. تنشئة جيل واعي متدرب بالمشاركة الديمقراطية ، ولديه ايضاً قدرة على المساهمة في العمل الجماعي .
٧. تشجيع تجارب التنمية المحلية التي تدعم فكرة اختيار المشاركين في المجتمعات المحلية نفسها .

المحاضرة السابعة (التعليم والتنمية الاجتماعية)

مقدمة:-

يتوقف تقدم الامم على تنمية مواردها البشرية، صحيح أن رأس المال والمارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية تقوم بدور هام في تحقيق التقدم والتنمية ، ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية ،ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في النظم والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير في النظم والمؤسسات والعلاقات ،وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع ، ومن هنا يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة.

أولا: أهمية التعليم في التنمية الاجتماعية:-

يعكس المستوى التعليمي للسكان نوعية المورد البشرى ، فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دورا رئيسيا وحيويا في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فجوهر التقدم في المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل وتكيف الانسان في بيئته وظروفه ، ولذلك فان النوعية التعليمية للمورد البشري يعتبر ضرورية لبناء وتنمية أي مجتمع.

فالمستويات المعرفية تعتبر متغيرات تحديدية لمقدار طاقة وجدارة الموارد البشرية وتؤثر على الاتجاهات والقيم والمشاعر وتعكس لدى الأفراد درجة الاستعداد والميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغيير ، والميل لتكوين آراء حول العديد من المشاكل داخل وخارج البيئة المحيطة، وتوجيه الفرد الى الحاضر والمستقبل عنه في الماضي، وتشكل الاتجاه الايجابي نحو التخطيط ، والاعتقاد في أن الانسان يتعلم للسيطرة على بيئته من أجل تحسين أهدافة.

وتتمثل اهمية التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث يؤدي الى :

أ) غرس القيم والاتجاهات :-

يتطلب بناء الانسان العصري غرس مجموعة من القيم والاتجاهات في نفسو الطلبة على اختلاف مستوياتهم التعليمية ، وتزويدهم بحصيلة من المعارف والمهارات تمكنهم من المساهمة الايجابية في صنع المستقبل ، وتهيئة المناخ العملي الذي يساعدهم على البحث والتجديد والابتكار.

ومن أهم القيم التي يلزم غرسها في نفوس الطلاب، قيمة العلم ،حيث أن العلم في ذاته قيمة أساسية من قيم المجتمع المعاصر، وهو الذي هيأ له سبل السيطرة على قوى الطبيعية ،وساعدة على التحكم في توجيه ظواهرها لخدمة الانسانية.

ويتم تحقيق ذلك بتعويد الطلاب على أتباع الأسلوب العلمي في التفكير والالتزام بالدقة والحياد والموضوعية، ونبذ التفكير الارتجالي والاتكالي، حيث أن النوع الاخير من التفكير يكبل العقل ويحد من الطموح، ويعوق التقدم.

يجب أن يكون الأسلوب العلمي في التفكير اتجاها سلوكيا عاما لدى الطلبة حتى يستطيعوا في مستقبل حياتهم صياغة المجتمع على أساس علمي سليم . هذا ويتفق مع مايبرز 'ماكليلاند' من ارتباط الحاجة إلى الانجاز باعتباره الأساس الأول للتنمية

بأسلوب التربية والتنشئة الاجتماعية . ولذا يجب الاهتمام بالتعليم لحفز الروح الخلافة ، المواقف الايجابية ازاء العمل والاخلاق.

ب) التعليم يزيد وينمي فرص المشاركة في التنمية :-

يلعب التعليم دورا أساسيا في زيادة وعي الأفراد بالمسئوليات تجاه الأمور المحلية والقومية وخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد ومفاهيم وأساليب تفكيرهم بما يتفق وطبيعة الظروف المحيطة وما يعترض سبيلهم من معوقات ومشاكل لابد من مجابهتها . فضلا عن أن التعليم يزيد من معرفة المواطنين بأسباب الارتقاء بالمستوى الصحي من خلال الوعي الغذائي وبالطلب الوقائي والعلاجي، كما أنه يشجع على تكوين الاتجاه الادخاري والاستثماري لدى الأفراد في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلى اتقان أداة مهامهم في هذه الأنشطة ومن ثم الارتقاء بمستوى الفعالية والجدارة المنظمة.

تؤكد العديد من الدراسات ارتباط التعليم بالمشاركة في التنمية حيث أنة يساعد جزئيا على تنمية الاحساس بالواجب اتجاه المجتمع، والاهتمام والمصلحة والمسئولية ، والكفاءة وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية معينة لازمة للمشاركة مالثقة بالنفس والسيطرة والتمييز، وتؤكد هذة الدراسات أن الأشخاص الأكثر تعلما أفضل في القدرة على نقل اهتماماتهم ومعلوماتهم الى ذويهم وابنائهم مما قد يكون له أثره في دوام واستمرار العلاقة بين التعليم والمشاركة ،ونمي ويطور قدرة الأفراد على العمل الاجتماعي وأتخاذ القرار وفي زيادة الميل لخدمة البيئة المحلية والاسهام في حل مشاكل المجتمع.

جـ) التعليم استثمار لزيادة الانتاج:-

تزداد اهمية الاستثمار في التعليم في المجتمعات النامية والتي تعانى من نقصا حادا في الأيدي العاملة الماهرة واللازمة لتطوير الانتاج ، ولا جدال في ان تخلف ونظم التعليم في تلك المجتمعات وعدم مسايرتها للتطور الصناعي والانتاجي يعتبر حجر عثرة في طريق التنمية ، وتدل البيانات المتوفرة عن احصائيات التعليم والقوى العاملة في البلدان النامية على ان معظمها يمتلك مايكفيها من الموارد البشرية الخام غير المدربة والماهرة التي تتمثل في الأفراد الراغبين في العمل

ولكنها تفتقر إلى مانحتاج إلية من قوى عاملة ذات المستوى المرتفع ، الأمر الذي يتطلب نطاق الخدمات التعليمية أمام المواطنين في هذه الدول لتحقيق مطالب التنمية بين الأيدي العاملة المدربة،فالتعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الانتاج ،فضلا عن كونه استثمار في القيم الضرورية والمرغوبة في المجتمع .

ولقد أصبح التعليم مطلب للحاق بالثروة العلمية والتكنولوجية من خلال التربية وتدريب الفنيين والعمليين على استخدام العلم والتكنولوجيا لزيادة الانتاج.

ثانيا: سياسات التعليم من أجل التنمية:-

بعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية ،ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذاه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وسياسي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتقوم سياسة للتعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

١. أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لابد وأن تعترف بأن التعليم لابد وان يكون جزء من خطة التنمية الشاملة .

٢. أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع .
٣. أن استراتيجية الاستثمار التعليمي يجب أن تأخذ في حسبانها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على اشباع هذه المطالب ، وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقتة بالاسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم .
٤. ان السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيىء لها مكانا في التخطيط التعليمي.

وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية هي :-

١. البحث العلمى حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية .
٢. اكتشاف وتنمية المواهب .
٣. زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية .
٤. مواجهة الحاجات المستقبلية لاولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهاراة والمعرفة .
٥. تهدف المؤسسة التعليمية أن تكون عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع المحلي.
٦. أن يكون التعليم الأولى (الابتدائي الزاميا ومجانيا ،باعتبار ذلك ضرورة حتمية تحليلها ظروف هذه الدول النامية والتي تنتشر فيها نسب الأمية والتي تلعب دورا حيويا في إعاقة سبل التنمية بها ، فضلا عن كون التعليم حقا من حقوق الانسان التي نصت عليها كافة القوانين والدساتير العالمية ، والزامية التعليم الأولى من شأنه تخفيف حدة مشكلة الامية بالدول النامية بأبعاد الأجيال الجديدة عن الانضمام لصفوف الأميين من الكبار ، كما أن التعليم الأولى يعد الرافد الرئيسي الذي يغذي المراحل التالية بأعداد من التلاميذ الذين يتحملون أعباء التنمية.

ثالثآ : الخدمة الاجتماعية فى المجال التعليمى لخدمة التنمية الاجتماعية :-

تعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بالبناء الاجتماعي للمجتمع والاسرة ولها تأثير ايجابي في احداث التغيير الذي ينشده المجتمع وذلك من خلال انتشارها في المنظمات الاجتماعية المختلفة ولقد اصبح للأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات التعليمية باعتبارها مؤسسات اجتماعية مطالبين بضرورة التوصل الى مهام وادوار جديدة لهم والتحرر من الاعتماد التقليدي وموجهه المشكلات التقليدية للتلاميذ الى استخدام اساليب ووسائل مهنية حديثة لمجابهه المشكلات .

وتكمل الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي كعملية تربوية رساله المدرسة الحديثة في اعداد طلابها لاستقبال حياتهم العملية ، حيث تعمل على تكيف الطلاب لبيئتهم واكتشاف مواهبهم والتعرف على استعداداتهم وقدراتهم دراسيا ومهنيا . هذا الى جانب تفهم الطلاب لأنفسهم والمهن التي يصلحون لها وبأهداف مجتمعهم واحتياجاته ومشكلاته

رابعآ: أهمية الخدمة الاجتماعية فى المجال التعليمى :-

تعمل الخدمة الاجتماعية كمهنة على التعاون مع المدرسة بكل طاقاتها لتحقيق اهدافها ووظائفها الحديثة وتمكينا للمدرسة من المشاركة الايجابية في عملية التطوير والنهوض بالمجتمع وتتمثل اهمية مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي في :

- كانت المؤسسات التعليمية الى عهد قريب تركز طاقاتها نحو اتمام العملية التعليمية البحته وحتى هذا الهدف كان يؤدي بطريقة قاصرة قوامها حشو اذهان التلاميذ بحقائق ومعلومات مقررة بصرف النظر عن موائمة او عدم موائمة هذه الحقائق والمعلومات مع احتياجاتهم المختلفة .
- تطورت وظيفة المؤسسة التعليمية بحيث اصبحت مؤسسة تربوية وتعليمية معا وتعمل على ان تتيح لطلابها مختلف الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية التي تتناسب وقدراتهم واحتياجاتهم الحقيقية .
- ادى التقدم في العلوم السلوكية والسيسيولوجيا والخدمة الاجتماعية الى الاهتمام بالإنسان باعتباره وحدة اجتماعية لها من الخصائص والمميزات ما يجعلها شخصية متميزة عن غيرها تماما تحتاج الى دراسة وفهم كل احتياجاتها الانسانية حتى يمكن اشباع هذه الاحتياجات بطرق سليمة مع عدم اغفال التأثير المتبادل بين هذا الانسان وجماعاته ومجتمعه .

خامساً: دور الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي :-

تقوم الخدمة الاجتماعية بمعاونه المؤسسة التعليمية على اداء رسالتها التعليمية والتربوية والقومية وذلك عن طريق تهيئة مجال الخدمات الفردية والجماعية والمجتمعية ، فهي تساعد على مواجهه مشكلاتهم الفردية المتنوعة وتمكنهم من الانضمام لجماعات متعددة يمكنهم عن طريقها تنمية هواياتهم المختلفة وتدعيم علاقاتهم واكتساب خبرات وتجارب جديدة .

ولا تقتصر دور الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي على العمل بالمدارس بمختلف مستوياتهم وانواعها بل يؤثر على النسق التعليمي من زوايا مختلفة تتمثل في :-

- المساهمة في التخطيط للسياسة العامة للتعليم من خلال المعاونة في التخطيط لتوزيع المؤسسات التعليمية في الاماكن الاكثر احتياجا والاقل في المستوى الاقتصادي لتسهيل استفادة هذه الفئات من الخدمات التعليمية .
- المساهمة في التخطيط لبرامج ومشروعات محو الامية واتباع الاساليب لمهنية المختلفة لجذب الدارسين .
- المساهمة في التصدي لبعض الظواهر الاجتماعية المصاحبة للعملية التعليمية مثل التسرب من التعليم .
- المساهمة في دراسة البيئة المحلية واحتياجاتها ومشكلاتها المختلفة وبما يسهم في تطوير وتعديل المناهج لتلائم الظروف الاجتماعية لهذه البيئة .

سادساً: دور الاخصائي الاجتماعي في المؤسسات التعليمية :-

١- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسة التعليمية والمجتمع والتلاميذ وتنظيمها بما يفيد في ارشاد وتوجيه التلاميذ في حالات التأخر والتحصيل والرسوب والغياب والانتظام .
٢- معاونه التلاميذ على الاندماج في الجو المدرسي من الجوانب التحصيلية والاجتماعية والبدنية عن طريق استثمار جوانب تفوقهم ومعالجة جوانب القصور لديهم .
٣- معاونه التلاميذ على التغلب على مشاكلهم الانفعالية والشخصية عن طريق التوجيه والارشاد والتعاون مع المختصين .
٤- تنظيم الحياة الاجتماعية بالمدرسة حتى تصبح محببة للطلاب صالحة لنمو قدراتهم العقلية والوجدانية والجسمية ، ومساعدتهم على مباشرة الحياة الديموقراطية وتكوين روح الولاء للجماعة والمجتمع مما يتفق والاهداف القومية .

٥- معاونه الطلاب على حل مشكلاتهم الاجتماعية المختلفة ومحاولة الموائمة بين الطالب ومدرسته وبيئته وتبصيره بموقفه بعد دراسة الحالات الفردية للطلبة وتشجيع المدرسين على اكتشاف الطلاب ذوي المشكلات والعمل على حلها .

٦- العمل على توطيد العلاقة بين المدرسة والبيئة والمؤسسات الموجودة بالمجتمع لتحقيق اكبر نفع ممكن للطلاب وتشجيع الخطوات التي تتبع لتحقيق ذلك .

أسئلة المحاضرة :

س١ - تقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر أذكري اثنين منها ؟

س٢ - التعليم يزيد وينمي فرص المشاركة في التنمية . اشرحي ذلك

س٣ - اجيبي ب صح اوخطاء..

العلم في ذاتة قيمة اساسية من قيم المجتمع المعاصر(صح)

التعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الانتاج(صح)

يلعب التعليم دورا ثانويا في زيادة وعي الافراد بالمسئوليات تجاة الامور المحلية والقومية (خطا)